

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٢٣٠ استئناف ١

الخميس، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٤/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فسيلاكيس (اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سميرنوف
	الأرجنتين السيد غارسيا مريتان
	البرازيل السيد دا سلفا
	بنن السيد زنسو
	الجزائر السيد جكتا
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيد سليته
	الدانمرك السيد كرسنسن
	رومانيا السيد دومترو
	الصين السيد شي ينليانغ
	فرنسا السيد لورس
	الفلبين السيد كاتو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بروكر
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد نلسون
	اليابان السيد متسورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم

بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس

الأمن (S/2005.469)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.

وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room C-154A

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي باكستان والجمهورية العربية الليبية والمغرب يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان آنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأنهم ينبغي أن لا يتجاوزوا في بيانهم مدة خمس دقائق، بغية تمكين المجلس من تأدية أعماله على وجه السرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم نصوص تلك البيانات كتابة وأن تدلي عند التكلم في قاعة المجلس بنسخ موجزة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الكويت وأعطيه الكلمة.

السيد الناجم (الكويت): السيد الرئيس، يسعدني باسم المجموعة العربية التي يتشرف وفدي برئاسة للشهر الحالي أن أقدم إليكم بالتهنئة على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشيد برئاسة سلفكم مندوب فرنسا للمجلس خلال الشهر الماضي. وأهنئ السيد ألفارو دي سوتو على تعيينه منسقا خاصا للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، متمنيا له النجاح في مهمته.

ولا يفوتني كذلك أن أشكر مجلسكم الموقر على استجابته السريعة لطلب المجموعة العربية بعقد هذه الجلسة لمناقشة التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية المتواصلة والمتسارعة غير الشرعية التي تقوم بها إسرائيل، بما في ذلك الجدار غير القانوني، فضلا عن الحالة المتدهورة على أرض الواقع.

أود بداية إدانة حوادث التفجير التي وقعت في لندن صباح اليوم، وأتقدم بخالص تمنياتنا بالشفاء العاجل لكل المصابين، وأكرر إدانة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله وقتل المدنيين الأبرياء، داعيا إلى تضافر الجهود الدولية لمكافحة.

تتابع الدول العربية بقلق بالغ آخر التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدعو في هذا الإطار إلى التمسك بالتفاهم الذي تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ في شهر شباط/فبراير من هذا العام والذي طالب بنبذ العنف. كما تتابع بقلق بالغ الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والتدهور المستمر في مستوى معيشته الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية والإنسانية المتمثلة في سلسلة الاعتقالات والقمع وإطلاق النار على المدنيين العزل وهدم بيوتهم والاستيلاء على أراضيهم، وإحكام الحصار على المدن الفلسطينية وفرض قيود صارمة على تنقلاتهم، والاعتقالات السياسية لرموز وكبار الشخصيات الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

ومما يدعو إلى الأسف، أن هذه الانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي تمارس بشكل علني وسافر وتحت أنظار العالم أجمع دون رادع أو خوف من أية محاسبة أو إدانة أو إيلاء أي اعتبار لردود الفعل الدولية.

الإسرائيلية تاريخ ١ أيلول/سبتمبر موعداً لإنهاء العمل في الجدار التوسعي البالغ طوله ٧٥٠ كيلومتراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من ضمنها القدس الشرقية، سيؤدي إلى عزل أكثر من ٦٥ ٠٠٠ من الأهالي الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية عن أسرهم وأعمالهم.

إن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة يجب أن يكون كاملاً وشاملاً وأن يستند إلى خارطة الطريق، ويجب أن يليه انسحاب من باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية. والانسحاب من قطاع غزة وبعض مستوطنات شمال الضفة الغربية يجب أن يتم بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني، ونجاحه يمثل فرصة لتحريك عملية السلام وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. ونقدر بهذا الصدد الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية.

إن الدول العربية تدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، وتناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ موقف واضح لتعزيز الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وإلزام إسرائيل باحترام الشرعية الدولية ووضع حد لجميع ممارساتها غير الشرعية ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك استمرار بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن ضمنها القدس الشرقية وما حولها، والكف عن هذه السياسات التي سيؤدي استمرار العمل بها إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار في المنطقة. وينبغي أن تدرك الحكومة الإسرائيلية أن هذه الإجراءات والسياسات التي تهدف من ورائها إلى إدامة الاحتلال والاستيلاء على الأراضي لن تحقق لها الأمن الذي تسعى جاهدة إلى فرضه.

إن السبيل الوحيد الذي يكفل تحقيق الأمن للجميع هو العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرارات

وما زال تدمير الممتلكات ومصادرة الأراضي الفلسطينية من قبل قوى الاحتلال قائماً، وهو الأمر الذي له علاقة مباشرة باستمرار إسرائيل في بناء جدارها التوسعي غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها. ويعتبر استمرار إسرائيل في بناء الجدار العازل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. كما يعتبر عدم احترام للفتوى الصادرة بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية وإرادة المجتمع الدولي، مثلما نص على ذلك قرار الجمعية العامة د/١٠ - ١٥ الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

إن الموقف العربي من تشييد إسرائيل لهذا الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها، واضح وصريح، وقد تم التعبير عنه في مناسبات عديدة، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، وغير ذلك من المحافل الدولية. وينطلق هذا الموقف من قناعة ثابتة بأن الممارسات والسياسات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تنتهك فيها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية لا تنم على الإطلاق عن وجود رغبة صادقة وحقيقية في التوصل إلى سلام دائم وعادل وشامل للقضية الفلسطينية.

إن تاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ يعتبر الذكرى السنوية الأولى لصدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار. ورغم النتائج والقرارات الصادرة عن المحكمة واتخاذ القرار د/١٠ - ١٥ بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ من قبل الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، والذي يطلب من إسرائيل الامتثال لجميع الالتزامات القانونية الموضحة في هذه الفتوى، فإن إسرائيل لم تقم إلا بالإسراع في استكمال بناء الجدار التوسعي، مسببة بذلك المزيد من الدمار ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وإن إعلان الحكومة

النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما مضى عام على اتخاذ الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة - القرار ١٥/١٠ - الذي أكد أيضا عدم شرعية تشييد الجدار وتعارضه مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وطالب إسرائيل بوضع حد لانتهاكاتها لهذه القوانين والوقف الفوري لأعمال تشييد الجدار وتفكيك الأجزاء التي تم تشييدها.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما زالت تواصل تحديها لإرادة المجتمع الدولي، مما يشكل انتهاكا خطيرا للشرعية الدولية ولحقوق الإنسان، حيث تستمر بتشيد الجدار تحت وطأة الاحتلال للأراضي الفلسطينية، مستغلة تحول أنظار المجتمع الدولي نحو الانسحاب من غزة. كما أن مسار الجدار مصمم بحيث يضمن مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة لإقامة المستوطنات الإسرائيلية التوسعية عليها.

وإدعاء إسرائيل بأن الجدار الفاصل تدبير مؤقت واستجابة لضرورات عسكرية واعتبارات أمنية هو ادعاء مضلل ومرفوض. فهي بتشيد الجدار وبنائها للمستوطنات إنما تسعى إلى ابتلاع الأراضي الفلسطينية وتقطيعها وتجزئتها وإعاقة التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية الفلسطينية وإعاقة قيام الدولة الفلسطينية على أرض ممتدة ومرتبطة ومتواصلة قابلة للحياة.

وجوهر النزاع العربي الإسرائيلي هو استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية. وجميع المحاولات التي تسعى إسرائيل إلى فرضها كحل لهذا النزاع عن طريق القوة قد باءت كلها بالفشل. والخيار الوحيد للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط يأتي عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية، طبقا لقرارات الشرعية الدولية.

مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعيات مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية، والوفاء كذلك بجميع الالتزامات التي نصت عليها خارطة الطريق التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) والذي يدعو إلى إقامة دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وتوطيد السلام في الشرق الأوسط، لما فيه مصلحة جميع دوله وشعوبه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة. أعطي الكلمة للسيد يحيى المحمصاني.

السيد المحمصاني: السيد الرئيس، أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس، ونحن على ثقة بأن مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية المتميزة ستكمل أعمال المجلس بالنجاح. ونشكر رئيس المجلس للشهر الماضي السفير جان - مارك دلا سابلير الممثل الدائم لفرنسا على الجهود الناجحة التي بذلها خلال رئاسته. وأغتنم هذه المناسبة لأهنئ السيد ألفارو دي سوتو على تسلمه مهام منصبه الجديد، ونشكره على إحاطته الإعلامية.

يجتمع مجلس الأمن اليوم للتداول في سياسة إسرائيل الاستيطانية، وإقامة الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة مما يشكل تهديدا لأمن المنطقة والسلم والأمن الدوليين، ويحول دون إقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

لقد مضى عام على صدور فتوى محكمة العدل الدولية التي قضت بعدم قانونية أو شرعية بناء الجدار الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، وكذلك بعدم شرعية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل مصر، وأعطيه الكلمة.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، يجتمع مجلس الأمن اليوم بمناسبة مرور عام على صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناجمة عن تشييد إسرائيل للجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. تلك الفتوى التي اكتسبت وتكتسب زحماً دولياً متزايداً، ليس لصدورها من أعلى جهاز قضائي دولي فحسب، وإنما لمدلولها السياسي والأخلاقي على الحاجة إلى الالتزام بأطر الشرعية الدولية وحكم القانون.

كما نجتمع اليوم للنظر في التقرير الذي قدمته سويسرا باعتبارها الدولة الوديدة لاتفاقية جنيف الرابعة إلى رئيس الجمعية العامة بشأن مدى احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة، والذي ذهب إلى أن التعديلات التي قامت بها إسرائيل على مسار هذا الجدار لا تزال غير كافية من وجهة النظر القانونية، ولا تتسق مع الشروط التي حددتها فتوى المحكمة، كما أكد على مشاعر القلق الدولي تجاه الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للجدار العازل على الشعب الفلسطيني، والتي تُضاعف ما يسببه الاحتلال الإسرائيلي ذاته من معاناة لشعب فلسطين الشقيق. فزادت البطالة، وزادت معها نقاط التفتيش التي تحول دون وصول المعونات الغذائية، وتشكل عائقاً مادياً وبشرياً أمام أي جهود دولية للارتقاء بمستوى الشعب الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً، وتقف في طريق تمكينه من أن يعيش في ظروف إنسانية تتفق مع أقل الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي نطالب بها في الدول كافة.

ورغم أن الجدار غير قانوني، وأنه يتعين على إسرائيل أن تتوقف فوراً عن عمليات البناء، وأن تبدأ دون إبطاء في تفكيك ما هو قائم بالفعل، وفي تقديم التعويض عن الخسائر

ومجلس الأمن مطالب اليوم بممارسة مسؤوليته لحمل إسرائيل على وقف بناء الجدار وسياسة الاستيطان والجلوس مع السلطة الفلسطينية للبدء بتنفيذ خارطة الطريق والانسحاب من غزة كخطوة أولى للانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة طبقاً لحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

والانسحاب من غزة لا يمكن أن يكون هدفاً بحد ذاته، كما يتصور ويسوّق الجانب الإسرائيلي، وإنما هو وسيلة وخطوة أولى لتنفيذ كل الالتزامات الموجبة على الفريقين لإنهاء حالة النزاع بينهما وإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة. وإسرائيل تتحمل المسؤولية عن التدهور الحاصل في الأوضاع القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بسبب محاولتها التهرب والتملص من التقيد بالتزاماتها وفق اتفاق المجموعة الرباعية. وفي هذا الإطار تقول جريدة نيويورك تايمز في عددها الصادر بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ عن الوضع ما يلي:

”من المؤسف، أن معظم اللوم إزاء الشلل الحالي يقع على عاتق السيد شارون.

”السيد شارون يبدو أنه أصبح يتشبث بجعل الانسحاب مستساغاً لليمين الإسرائيلي، بحيث غاب عن نظره الحساب الاستراتيجي الأوسع لبناء السلام. وهو يريد تسويق الانسحاب على أنه إجراء إسرائيلي أحادي، يتم لأسباب خاصة بإسرائيل، وليس بوصفه جزءاً من صفقة تفاوضية أوسع مع الفلسطينيين“.

وإنطلاقاً من اقتناعنا العميق بأن يعم السلام منطقة الشرق الأوسط وفقاً لقرار مؤتمر قمة بيروت، فإننا نطالب مجلس الأمن بتنفيذ عملية السلام وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

ما يطلق عليه "غزة أولا". ومن هذا المنطلق، بذلت مصر وسبذل جهودا مكثفة مع كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لإحكام سيطرة السلطة الفلسطينية على الوضع في قطاع غزة، بما في ذلك مساعدة السلطة أمنيا من خلال مبعوثين رفيعي المستوى زاروا الأراضي الفلسطينية عدة مرات في الأيام القليلة الماضية، ومن خلال تدريب الكوادر الأمنية التي تحتاجها السلطة في إطار خطة طموحة تهدف إلى تعزيز البنية الأمنية واستخدامها لتوطيد الأمن والاستقرار. وستستمر مصر في أداء دورها في دفع جهود السلام على المحاور كافة وفي الأطر كافة حتى تصبح منطقة الشرق الأوسط منطقة سلام وأمن واستقرار.

وعلى مجلس الأمن أن يبعث اليوم برسالة قوية، يؤكد فيها أن التوصل إلى السلام يتطلب الالتزام بتنفيذ قرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، ويُبنى على احترام ما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية وإزالة الجدار العازل، ويدعو فيها إلى تخفيف المعاناة اليومية التي يمر بها أبناء الشعب الفلسطيني، ويطالب إسرائيل - سلطة الاحتلال - باحترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة من جوانبها كافة.

وعلى الطرفين أن يعملوا معا على إتمام الانسحاب الإسرائيلي بنجاح وفي إطار خريطة الطريق، تمهيدا لانسحابات متتالية، وللدخول في مباحثات الحل النهائي للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ومنصفة للنزاع في إطار احترام الشرعية الدولية والمرجعيات القانونية والسياسية المتفق عليها، ووفقا للنهج الذي رسمته خريطة الطريق وأيده مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اليمن، الذي أعطيه الكلمة.

السيد الصايدي (اليمن): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أقدم إليكم بخالص التهنية على رئاستكم لمجلس

الناجمة عن ذلك وفقا لما قضت به الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية قررت منذ عدة أيام اعتماد خطة لاستكمال بناء الجدار حول القدس بحلول شهر أيلول/سبتمبر القادم، وهي الخطة التي من شأنها عزل آلاف الفلسطينيين عن ممتلكاتهم وأراضيهم ومستشفياتهم ومدارسهم في القدس الشرقية، وأن تؤثر سلبا على مفاوضات الحل النهائي، من خلال فرض أوضاع على الأرض تخالف كل قواعد الشرعية الدولية، وتقضي على ما تبقى من أمل للفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة.

وإذا كانت إسرائيل قد اتخذت قرارا أحاديا بالانسحاب من قطاع غزة وبعض مستوطنات الضفة الغربية، فإنه يمكن أن يشكل بادرة لانسحابات أكبر تتيح للشعب الفلسطيني البدء ببناء دولته المستقلة. فالمنافخ الإيجابي الذي قد يسود في هذا الإطار لا ينبغي تسميمه بالاستمرار في بناء الجدار العازل والتوسع فيه على حساب مناطق تعتبر من المقدسات الدينية التي قد تستثير المشاعر وتؤدي إلى استمرار الحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد.

ولقد جسدت قمة شرم الشيخ في شباط/فبراير الماضي إحدى ركائز مرحلة جديدة من مراحل الحوار الفلسطيني/الإسرائيلي المباشر، مرحلة تزامن فيها إعلان الحكومة الإسرائيلية عن عزمها على المضي في تنفيذ خطة فك الارتباط، مع احتياج ضروري لتعزيز الحوار والتعاون والتنسيق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لضمان التنفيذ الناجح لتلك الخطة.

وتؤكد مصر في هذا الإطار على أن التنفيذ الأمين والمتوازن للتفاهات التي تم الاتفاق عليها في شرم الشيخ، هو إحدى الضمانات الأساسية لإتمام انسحاب إسرائيلي ناجح من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية في إطار

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى مجلس الأمن إبلاغ إسرائيل بأن الانسحاب من قطاع غزة يعني انسحاباً كاملاً من الأراضي والمياه الإقليمية الفلسطينية واحترام حرمة الأجواء الفلسطينية، وعلى أن يتبع ذلك الشروع في مفاوضات الوضع النهائي. كما أن انسحاب إسرائيل ينبغي ألا يمثل غطاءاً وتبريراً لاستمرار استعمارها للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ بل ينبغي أن يكون ذلك الانسحاب خطوة باتجاه تنفيذ خريطة الطريق.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية اضطلاع الأسرة الدولية، وعلى نحو خاص مجلس الأمن، بمسؤولياتهما تجاه ما يعانيه الشعب الفلسطيني، الذي يطمح كغيره من الأمم إلى العيش بسلام في ظل دولة مستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس، ويتطلع إلى نيل استقلال ناجز يستطيع معه البقاء ويكفل له استمرار الحياة وديمومتها، في إطار هويته الفلسطينية الوطنية والقومية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليمن على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل جنوب أفريقيا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي

الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة رداً على تحديد أعمال العنف في الشرق الأوسط وتسريع تشييد إسرائيل للمستوطنات والجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ونؤيد البيان الذي سيدي به ممثل ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

مضى الآن أكثر من عام منذ أن عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وخلال تلك الفترة برزت إمكانيات جديدة لاستئناف عملية السلام

الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح. وإنني على يقين بأنكم ستديرون أعمال المجلس باقتدار، لما نعرفه عنكم من خبرة وحكمة في معالجة القضايا التي سينظر فيها المجلس والخروج بمعالجة تنحو باتجاه بناء السلام وتعزيز دعائم الأمن والسلم الدوليين. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم، الممثل الدائم لفرنسا، على رئاسته الحكيمة للمجلس خلال الشهر الماضي.

إن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، حيث أن تصاعد بناء المستوطنات الاستعمارية والاستمرار في مد الجدار التوسعي غير المشروع، الذي يهدف إلى ابتلاع وهضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني. كما أن الكثيرين من الفلسطينيين قضوا نحبهم بسبب الممارسات الإسرائيلية، التي تعتمد اغتيال الفلسطينيين خارج نطاق القانون. وما زالت حركة تنقل الفلسطينيين والسلع محدودة بسبب نقاط التفتيش المنتشرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالرغم من تفاهات شرم الشيخ، فإن السلطات الإسرائيلية ما زالت مستمرة في تدمير المنازل والمنشآت والمؤسسات وتجريف الأراضي الزراعية التي يعتمد عليها الشعب الفلسطيني في معيشته اليومية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر.

إن استمرار إسرائيل في بناء الجدار التوسعي غير المشروع في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الأراضي التي تحيط بمدينة القدس الشرقية، يتناقض مع قواعد القانون الدولي ومع فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، كما يتناقض مع التزامات إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

ومن الأهمية بمكان أن يتبع الانسحاب الإسرائيلي الشامل من قطاع غزة انسحاباً من باقي الأراضي

دائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم التوصل إلى حل القضية بكاملها على أساس الميثاق والقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

واليوم، نلاحظ مع شعور كبير بالقلق أن إسرائيل اختارت مرة أخرى أن تتجاهل إرادة المجتمع الدولي وأن تواصل اتخاذ إجراءات تتناقض مع القانون الدولي ولا تتوافق مع تحقيق تسوية قائمة على وجود دولتين لأزمة الشرق الأوسط. وخلال العام الفائت، مضت إسرائيل قدما في تشييد الجدار والمستوطنات، بالرغم من حقيقة أن الحالة الأمنية تحسنت بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، ضاعفت السلطة الفلسطينية، في ظل قيادتها الجديدة المنتخبة ديمقراطيا والتي تحظى بتأييد دولي، جهودها لتحقيق إصلاحات. وبالتالي فإن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل تتناقض تناقضا واضحا مع بيانها بأن الجدار يشكل تدبيراً مؤقتاً تستلزمه الاعتبارات الأمنية.

وفي الواقع، وافقت الحكومة الإسرائيلية في ١٠ تموز/يوليه على تمديد آخر للجدار، هذه المرة حول القدس الشرقية. وحينما تكتمل هذه المرحلة الأخيرة للتشييد، سيتم عزل ٥٥.٠٠٠ فلسطيني إضافي عن ذويهم وعن المستشفيات والمدارس والمتاجر وأماكن العمل. ووفقا للوزير الإسرائيلي لشؤون القدس، فإن المشروع يساعد على ضمان وجود أغلبية يهودية في القدس.

وأدى عجز المجتمع الدولي والأمم المتحدة عن اتخاذ إجراء بشأن الجدار العازل وبشأن المستوطنات خلال العام الماضي إلى السماح لإسرائيل بتوطيد احتلالها للقدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، مواصلة تعديل الحقائق الديمغرافية على أرض الواقع. ولبناء المستوطنات والجدار والنظام المرافق له أثر خطير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى انتهاك أهم حقوق الإنسان الأساسية

بسبب نشأة عوامل مثل قرار إسرائيل فك الارتباط في غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية والإصلاحات التي بدأتها القيادة الفلسطينية الجديدة. ولأول مرة في عدة أعوام، بدأ مستوى العنف ينخفض بشكل كبير، مما وفر الفرصة للإسرائيليين والفلسطينيين المعتدلين لاستعادة زمام المبادرة من المتطرفين في كلا الجانبين.

ومن المفجع، بينما نجتمع اليوم، أن هناك علامات واضحة على أن أطراف الصراع والمجتمع الدولي لا يستفيدان استفادة كاملة من فرصة تحقيق السلام. ويشير استئناف الهجمات الإرهابية وعمليات التوغل العسكرية والإعدامات الخارجة عن نطاق القانون وأعمال التحدي الموجهة ضد السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على السواء إلى أن المكاسب الأخيرة يمكن عكس مسارها بسرعة. وما لم يتم اتخاذ إجراء عاجل لدعم عملية السلام، فإن هناك خطرا حقيقيا بإمكانية انحدار الشرق الأوسط مرة أخرى إلى الفوضى.

ومضى عام منذ أن أنهت محكمة العدل الدولية بشكل قاطع الجدل بشأن قانونية الجدار الإسرائيلي العازل، الأمر الذي يفصح إلى الأبد زيف أسطورة أن الجدار يشكل جزءا ضروريا وشرعيا للحماية من الإرهاب. وأيد المجتمع الدولي استنتاج المحكمة بأن الجدار والنظام المرتبط به غير مشروعين وأن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ملزمة بتفكيك الجدار ووقف المزيد من أنشطة التشييد ورد الحق والتعويض عن الضرر الذي ألحقه تشييد الجدار. كما أننا نسلم باستنتاج المحكمة بأن جميع الدول الأعضاء - وخاصة الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة - تتحمل مسؤولية واضحة عن ضمان التمسك باتفاقيات جنيف والقانون الدولي. وأخيرا، فإننا كلفنا الأمين العام بوضع سجل للضرر الذي ألحقه تشييد الجدار. وكان يوجها في تلك الإجراءات اعترافنا بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية

الأعضاء على استجابتكم السريعة لطلب المجموعة العربية عقد هذه الجلسة الفورية.

إن تطرق مجلس الأمن اليوم للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يتزامن مع تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الممارسات الإسرائيلية التي تستهدف الشعب الفلسطيني. فقد تواصل النشاط الاستيطاني وهدم المنازل وتجرير الأراضي والإصرار على إتمام بناء الجدار الفاصل، بل وتمديده في عمق الأراضي الفلسطينية، رغم الإدانة الدولية الواسعة لهذا الجدار ورغم صدور فتوى محكمة العدل الدولية التي أكدت على عدم قانونية هذا الجدار وعلى ضرورة إزالته.

ولا شك أن هذه الممارسات الإسرائيلية، وبخاصة بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل وحول القدس الشرقية، ونظامه المقترن به، تتعارض مع القانون الدولي. كما أن هذه الممارسات أثبتت عدم جدواها. ذلك أن السلام الحقيقي لا يتحقق ببناء الحواجز المادية والنفسية، ولا باللجوء المفرط إلى الآلة العسكرية ضد المدنيين، بل بالإرادة السياسية الجدية والمسؤولة للانخراط في مسار السلام الذي طال انتظاره في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار فإن تونس تجدد دعوتها للأسرة الدولية وللأطراف الفاعلة إلى التدخل الناجع والسريع من أجل توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني وحمل إسرائيل على وقف ممارساتها ضد هذا الشعب ووضع حد للإجراءات أحادية الجانب. كما تؤكد تونس على ضرورة وقف بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل وحول القدس عملاً بقرار الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وتفكيك ما تم بناؤه فعلاً.

إن تونس تؤكد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي وعلى استمرار التضامن مع الشعب الفلسطيني

لهذا الشعب وإلى مقاومة أزمته في المجال الإنساني. وإخفاقنا الجماعي في أن توفر للسلطة الفلسطينية المساعدة الوافية بغرض تمكينها من ممارسة السلطة ومن إرساء دعائم القانون والنظام في الأراضي المحتلة لم يكن من أثره أيضا سوى تقوية عضد المتطرفين الذين يقتاتون بغضب الشعب الذي يعيش في ظل الاحتلال العسكري. وفي نفس الوقت تدين حكومة جنوب أفريقيا إدانة قوية جميع أعمال الإرهاب والعنف الموجهة ضد المدنيين من قبيل التفجيرات الانتحارية.

ونعتقد بأن الوقت قد حان لتقوية المعتدلين على الجانبين عن طريق تأييدنا النشط. وينبغي لنا أيضا أن نتفق على أن بناء المستوطنات والجدار العازل وما يرافقه من تدمير لمصادر رزق الفلسطينيين يجب ألا يسمح لهما بالاستمرار. تهدد هذه النشاطات الاستيطانية بأن تبطل أثر أي جوانب إيجابية تنبع من عملية فض الاشتباك. ولذلك نعيد ذكر الدعوة إلى الامتنال الصارم لفتوى محكمة العدل الدولية وإلى التنفيذ الفوري والتام لولاية الأمين العام لإنشاء سجل للأضرار التي يسببها بناء الجدار.

ولا يمكننا أن نسمح باستمرار الحالة الراهنة - حيث يستمتع طرف بحقوق وحريات أكثر من الآخر. ينبغي أن توفر المساواة أمام القانون وحمايته، وينبغي للطرفين أيضا أن يحترما قرارات الأمم المتحدة وأن يفيا بالتزاماتهما بمقتضى الاتفاقات الدولية. وعلى الجانبين على نحو خاص واجب إنهاء كل أعمال الإرهاب والعنف الخرقاء الموجهة ضد المدنيين والعمل صوب المصالحة والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل تونس الذي أعطيه الكلمة.

السيد حشاني (تونس): السيد الرئيس، شكرا. يريد وفد بلادي بادئ ذي بدء أن يهنئكم على الطريقة الحكيمة التي تديرون بها أعمال المجلس، ويشكركم ويشكر كل

هذه المناقشة الهامة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين - خصوصاً الحالة اليوم التي تتسم بمشاكل صعبة نابعة من النشاط الاستيطاني والبناء الجاري للجدار.

والمسائل المعروضة على المجلس هي بالغة الأهمية، وهي تستدعي الحلول على نحو ملح. وبينما ركز العالم انتباهه مؤخراً على الانسحاب الذي أعلنت إسرائيل عنه من قطاع غزة وأجزاء معينة من شمال الضفة الغربية، تنفذ الحكومة الإسرائيلية بنشاط برنامجاً يتكون من تطوير مستوطنات كبيرة في الضفة الغربية ومن توسيع حدود القدس وتحييد زيادة السكان الإسرائيليين في المدينة. والمستوطنات في القدس الكبرى يجري بناؤها بما يتناقض مع التزامات إسرائيل المنصوص عليها في خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. لقد أصدر الوزير الإسرائيلي للبناء والإسكان عطاءات جديدة لبناء مئات المنازل في تلك المستوطنات، بينما تنكر على الفلسطينيين تراخيص البناء وبينما يجري تدمير المنازل التابعة للفلسطينيين ويجري تجاهل طلبات لم شمل العائلات.

والخطة الإسرائيلية التي تسبب القلق الأكبر هي خطة E-1 المصممة لربط القدس الشرقية بالمستوطنة الكبيرة في الضفة الغربية، معليه أدوميم، عن طريق بناء حوالي ٣ ٥٠٠ منزل بين المدينتين. وهذا المشروع يعني عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، وبالتالي يحرم الفلسطينيين من تحقيق هدفهم النهائي: إنشاء عاصمة الدولة الفلسطينية في المدينة في المستقبل.

وفي بداية هذا الشهر، أحيينا الذكرى السنوية الأولى للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقضت المحكمة بوضوح بأن تشييد الجدار في الأرض

الشقيق ودعم نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة وإيجاد حل عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط. كما أن تونس حريصة على مواصلة المساعي لاستئناف المفاوضات على أساس القرارات الدولية ذات الصلة وتنفيذ خارطة الطريق. وندعو في هذا السياق للجنة الرباعية إلى تكثيف جهودها لهذا الغرض. إن العودة إلى منطق السلام والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإيجاد الحل العادل على المسارات كافة لكفيلة بتوفير فرص التعايش السلمي بين كل شعوب المنطقة في كنف الأمن والاستقرار والتفاهم، بما يمكنها من التفرغ لمرحلة البناء وإعادة الإعمار على درب التقدم والازدهار للجميع.

إن لمنظمة الأمم المتحدة، وبالذات الجمعية العامة ومجلس الأمن، مسؤولية دائمة إزاء الشعب الفلسطيني يجب أن يتواصل الاضطلاع بها، ذلك أنها الضامن والحامي لأسس الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين ومسألة الشرق الأوسط بصفة عامة، وهو دور سياسي يجب أن يتواصل إلى أن يتم إيجاد الحل النهائي والعادل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأعطيه الكلمة.

السيد باجي (تكلم بالفرنسية): بعد أن هنأتكم، السيد الرئيس، على الطريقة الفعالة التي بها تضطلعون بواجباتكم الرئاسية هذا الشهر دعوني أحيي سلفكم، وأن أشيد بالسيد ألفارو دي سوتو.

أود أيضاً أن أعرب عن عميق امتناني لكم، سيدي، ولجميع أعضاء المجلس على توفير الفرصة لرئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف للمشاركة في

وتخطط اللجنة علما بالتقرير الذي أصدرته سويسرا مؤخرا (A/ES-10/304، المرفق) بوصفها الوديع لاتفاقيات جنيف، بعد مشاورات مع مختلف الأطراف المعنية وجميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة. ونأمل أن تيسر الاقتراحات الواردة في التقرير البحث عن سبل تكفل الامتثال لأحكام القانون الإنساني الدولي.

وتبحث اللجنة إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - على أن تفي بالتزاماتها وأن توقف على الفور أعمال تشييد الجدار الذي تقوم ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، وأن تفكك القطاعات التي أقيمت بالفعل. وإسرائيل ملزمة بإصلاح جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار. كما يتعين على إسرائيل أن تضع حدا للتوسع في المستوطنات وترحيل السكان صوب الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة أن يسارع الأمين العام إلى إنشاء سجل للأضرار الناتجة عن تشييد الجدار.

ونناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، أن تبذل قصارى جهدها لضمان امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي وأن تتخذ إجراءات جديدة لوضع حد للوضع غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وكان على المجتمع الدولي أن يعمل منذ وقت طويل على وضع حد لبناء ذلك الجدار وإنشاء مستوطنات جديدة داخل الأراضي الفلسطينية. وكان على الإسرائيليين والفلسطينيين منذ عقود مضت أن يشرعوا في السير على طريق الأمل - عبر الحوار والتعاون - بغية التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم لأنفسهم ولشعوب منطقة الشرق الأوسط.

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس وما حولها، والنظام المرتبط به، يتعارض مع القانون الدولي. وبالرغم من الجهود المكثفة للمجتمع الدولي، لم توقف الحكومة الإسرائيلية ذلك البناء. وعلى خلاف ذلك، فقد وافقت على بناء قطاعات أخرى تشمل المستوطنات الشاسعة حول القدس الشرقية على الجانب الإسرائيلي.

إن تطورات الوضع هذه على الأرض لا تعزز اتجاه إنهاء الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فتشييد الجدار إلى جانب خسارة أرض جديدة نتيجة توسع المستوطنات إنما يزيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة سوءا. فذلك سيحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ويجهض أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية متصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. لقد ذاق الفلسطينيون مرارة الإحباط والإذلال والصعاب من كل لون طوال عقود، وبدأوا يفقدون الأمل في أن تؤدي المفاوضات السياسية يوما ما إلى حلول.

ومع ذلك، ثمة أسباب تبعث على الأمل، خاصة بعد مؤتمر قمة شرم الشيخ المنعقد في وقت سابق من العام الحالي. ولكن، في ما يتعلق بخريطة الطريق، فإن تنفيذ القرارات التي اتخذت آنذاك يتم ببطء شديد. وفي الأيام الأخيرة، تصاعد العنف مرة أخرى بعد انحساره منذ مؤتمر القمة. وقد دأبت اللجنة على إدانة كل أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات الانتحارية وعمليات القتل خارج نطاق القانون، لأنها تفتك بالدرجة الأولى بالأبرياء من المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين وتعرقل جهود السلام فحسب. ولئن كنا نعتبر إسرائيل مسؤولة عن أمن مواطنيها، إلا أن الإفراط في استخدام القوة ضد الفلسطينيين أمر لا يمكن تبريره.

للقانون الدولي ووقف بناء الجدار وهدم ما بُني منه حتى ذلك الوقت والتعويض على الفلسطينيين المتضررين من بنائه، فإننا نلاحظ تناقض ذلك مع ما ذكره ممثل إسرائيل في بيانه الذي ألقاه صباح هذا اليوم، ومحاولاته تضليل هذا المجلس والرأي العام العالمي حيث لم تعر إسرائيل إلا أذنا صماء لإدانات المجتمع الدولي لسياساتها وجدارها التوسعي.

ومما يبرهن على صحة ما ذهبنا إليه هو إصدار الحكومة الإسرائيلية قبل أيام قليلة قرارات بإتمام بناء الجدار في عمق فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، على أن ينتهي البناء بموجب هذا القرار الإسرائيلي في شهر أيلول/سبتمبر القادم. وسينتج عن الخطة الإسرائيلية عزل ما يزيد عن خمسة وستين ألفاً من الفلسطينيين عن عائلاتهم وممتلكاتهم ومستشفياتهم وجامعاتهم ومدارسهم. كما أن علينا النظر إلى الإعلان الإسرائيلي الأخير في إطار خطط إسرائيل السابقة لبناء عدد من المستوطنات لعزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني وضمها عملياً إلى إسرائيل. وبذلك تكون إسرائيل قد رسمت حدوداً جديدة مخالفة لحدود ما قبل عام ١٩٦٧. إن هذا الجدار الذي يبلغ ارتفاعه ثلاثة أضعاف جدار برلين السبيل، ويزيد بمسافته على ضعف ذلك الجدار، أصبح رمزاً آخر للقمع والاضطهاد وخطرة القوة. ونحن واثقون بأن مصير هذا الجدار لن يكون بأفضل من مثيله الذي أصبح في ذمة التاريخ.

وعموازة كل أعمالها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني، صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، حيث دمرت خلال الأيام القليلة الماضية عدداً كبيراً من منازل الفلسطينيين واغتالت، في مخالفات فاضحة للقانون الإنساني ولقانون حقوق الإنسان، عدداً من الفلسطينيين، وهي ماضية في ذلك. وشملت قرارات حكومتها الأخيرة إقامة عدد كبير من المستوطنات وتوسيع القائم منها على حساب حقوق شعب فلسطين وأرضه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد بادجي على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل الجمهورية العربية السورية، وأعطيه الكلمة.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد

الرئيس، أود أن أعبر عن تقديرنا وشكرنا لكم على عقد هذه الجلسة لإتاحة المجال أمام الرأي العام العالمي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاطلاع على خطورة الأوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص. وأعرب عن سعادتنا برؤية السيد ألفارو دي سوتو بيننا لأول مرة بصفته المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، ونتمنى له كل النجاح في مهمته.

مع مرور كل يوم على استمرار احتلال إسرائيل غير المشروع للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري، تزداد معاناة الملايين من المواطنين العرب الذين يعانون ويلاّت هذا الاحتلال ونتائجه الكارثية اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً. وما التصعيد الإسرائيلي الأخير إلا جزء من سلسلة لا تنتهي من انتهاكات إسرائيل الفاضحة للقانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي.

ولقد مر قبل أيام قليلة عام كامل على إصدار محكمة

العدل الدولية لفتواها التاريخية حول جدار الاستعمار الذي بنته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبدلاً من انصياعها الكامل لفتوى أعلى هيئة حقوقية في العالم، واصلت إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - بناء الجدار كتعبير عن استخفافها بالفتوى وبإرادة المجتمع الدولي التي صادقت عليها الجمعية العامة في قرارها ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن محكمة العدل الدولية قد طالبت إسرائيل بإنهاء انتهاكاتها

الشرقية. وعلى الأسرة الدولية أن تكون حذرة وأن تطالب بأن يكون الانسحاب من غزة تاما من الأرض والبحر والجو لكي يمكن اعتباره تاما. كما أنه يجب عدم القبول بأن يكون هذا الانسحاب غطاء لاستمرار احتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية.

إن إسرائيل تتذرع في حربها على الفلسطينيين بمختلف الحجج الواهية التي استمعنا إلى بعض منها من ممثل إسرائيل في بداية هذه الجلسة. إلا أن حقيقة الصراع في المنطقة يتعلق بالاحتلال العسكري والحربي لشعب آخر ولأرضه قرابة أربعة عقود من الزمن. كما أن ذلك يتعلق بالعدوان المستمر دون هوادة، وبالانتهاكات التي ترتكب ضد أراض سورية وأراض فلسطينية وشعبهما من جانب إسرائيل - الطرف القائم بالاحتلال، وهو يتعلق أيضا برفض إسرائيل إنهاء ذلك الاحتلال، سعيا لاكتساب مزيد من الأراضي بالقوة ولطرد مزيد من السكان الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم عن طريق نشر الموت والدمار والشقاء على نطاق واسع في محاولة لتحقيق مخططاتها التوسعية. وما برحت إسرائيل تنفذ دون عائق سياساتها وممارساتها غير المشروعة وغير العادلة طوال الوقت تحت بصر المجتمع الدولي، وللأسف تحت بصر مجلس الأمن المسؤول عن حفظ السلام والأمن في العالم.

ويجب على المجلس أن يتخذ إجراءات تتسم بالجرأة والشجاعة ليكفل الامتثال الكامل لقراراته ذات الصلة وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على جميع المسارات، والتقييد بالقانون الدولي، ولكي يضع حدا لدائرة العنف وسفك الدماء التي حالت طيلة هذه العقود دون تحقيق السلام العادل والشامل والحرية والأمن في هذه المنطقة الهامة من العالم.

والمستوطنات التي تعمل إسرائيل على إقامتها في الأراضي السورية والفلسطينية المحتلة تكشف زيف ادعاءات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بما في ذلك هذه الحكومة، برغبتها في تحقيق السلام. وإذا كان صحيحا ما نراه من إجراءات ضد المستوطنين في قطاع غزة، فلماذا إذا تخطط هذه الحكومات لإقامة مزيد من المستوطنات التي يعرف الإسرائيليون جيدا أنها لن تبقى لأنها تقف عقبة كأداء أمام السلام وتحقيقه في هذه المنطقة.

وهناك ما يزيد على ثمانية آلاف أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية، منهم ٢٥٩ طفلا فلسطينيا. وقتلت إسرائيل أكثر من ٨٥٩ فلسطينيا خلال العام الأخير فقط، حيث أصبح عدد المواطنين الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن ما يزيد على ٣٦٧٠ شخصا. ألا يشكل ذلك جريمة حرب؟ وما يدعو إلى الاستهجان، أن ٤١ من أولئك الذين قتلتهم إسرائيل عمدا هم من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أنروا)، دون أي رد فعل يذكر من قبل المنظمة الدولية ومجلس الأمن بشكل خاص.

ويعيش المعتقلون الفلسطينيون وإخوانهم معتقلو الجولان في ظروف سجن غير مقبولة تنعدم فيها أدنى الشروط الصحية والإنسانية. وقد استشهد قبل أسبوع المواطن السوري هايل أبو زيد من الجولان السوري المحتل بعد خروجه بأيام قليلة من السجن نتيجة للمعاملة اللاإنسانية والتعذيب والإهمال الصحي المتعمد من قبل الاحتلال الإسرائيلي بعد أن طال سجنه لمدة تزيد على ثمانية عشر عاما.

أما فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من غزة، فإنه يجب أن يكون كاملا وتاما. كما يجب على إسرائيل أن تنسحب بشكل كامل من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس

عدد كبير من القتلى والجرحى فضلاً عن الدمار المفرط والمعاناة التي لا توصف والتي طال أمدتها أكثر مما ينبغي، وخاصة بين الفلسطينيين. وينبغي ألا ننظر إلى الخسائر البشرية والدمار على الجانبين من منظور الأرقام والنسب المئوية فحسب. فحياة كل إنسان، رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً - مقدسة وقيمة ويجب حمايتها. وإننا نأسف لكل خسارة في الأرواح البريئة. وأي عمل من أعمال العنف يرتكب أثناء الصراع ضد المدنيين الأبرياء، إن كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين، هو أمر غير مقبول ويستحق نفس الإدانة من جميعاً.

وما فتئت ماليزيا تدين العنف والإرهاب. غير أننا يمكن أن نتفهم تماماً حالة اليأس والإحباط التي يشعر بها الفلسطينيون وردهم على استمرار إسرائيل في احتلال وضم الأراضي الفلسطينية وتطبيق سياسات وممارسات فظة ولاإنسانية في أغلب الأحوال، فضلاً عن الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي المحتلة منذ ٣٨ عاماً. وكان حرياً بالجانبين أن يعكسا مسار دورة العنف والإرهاب الفتاكة تلك وأن يحيلها إلى عهد دائم من الهدوء والسلام والأمن في المنطقة.

إن تلك الأجزاء من الجدار العازل التي اكتمل بناؤها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، واستمرار إسرائيل في تشييد ذلك الجدار، أمر يعرض آفاق السلام في المنطقة لخطر بالغ، ويقوض تنفيذ خريطة الطريق. وللجدار تأثير ضار ساحق على جميع جوانب الحياة الفلسطينية. فالجدار بوضعه الحالي، وسيكون الحال أكثر سوءاً بعد إتمامه، يمكن أن تنتج عنه تداعيات خطيرة، في جملة أمور، على عملية السلام، والمفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي، وإقامة دولة فلسطينية متصلة الأرجاء تتمتع بمقومات البقاء، على النحو المتوخى في قرار

لقد أقحم وفد الولايات المتحدة الأمريكية في بيانه الوضع بين سورية ولبنان بطريقة مفتعلة هي أبعد ما يكون عن الحقيقة، وبما يعكس تدخلاً غير مقبول في العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين. ولغة التحريض التي وردت في البيان الأمريكي لا تعكس نوايا طيبة، وخاصة إزاء لبنان أو علاقاته مع سورية. وفي هذا السياق، لا نعتقد أن إثارة مسألة الترانزيت بين البلدين تستحق فعلاً إثارتها في مجلس الأمن، خاصة وأن ما شهدته الحدود السورية - اللبنانية مؤخراً له طابع آني -ؤكد آني - وجوانب أمنية وفنية. ونود إعلام الوفد الأمريكي بأن البلدين الشقيقين يتعاونان دون أي وساطة أو تدخل أمريكي لحل هذه المشكلة التي بدأت أصلاً بالتلاشي، وهي في طريقها إلى الحل.

ومن المستغرب أن تطالب الولايات المتحدة سورية باتخاذ إجراءات صارمة على حدودها مع إحدى الدول المجاورة، وفي نفس الوقت تعرب عن قلقها إزاء القيام بنفس الإجراءات على حدودها مع لبنان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا، وأعطيه الكلمة.

السيد محمد راجي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): استهل بياني بتقديم الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة التي انعقدت في الوقت المناسب. ويسرنا كما يشرفنا أن نخاطب المجلس اليوم تحت رئاسة اليونان.

في البداية، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به وفد الكويت في وقت سابق نيابة عن مجموعة الدول الآسيوية. ووفدي يعتبر أن الموضوع المعروض على المجلس حالياً ما زال موضوعاً محورياً بالنسبة لشواغل السلم والأمن في الشرق الأوسط وفي شتى أنحاء العالم.

وتعرب ماليزيا عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الأوضاع الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد سقط

لانسحاب جزءا من خارطة الطريق وأن تنفذ بالتعاون الكامل مع السلطة الفلسطينية. وسوف يتعين على كلا الجانبين أن يستأنفا المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي فور إتمام إسرائيل انسحابها الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وللمجتمع الدولي دور جماعي يؤديه في إيجاد حل للقضية الفلسطينية. ويجب أن نتضافر جميعا في العمل على تيسير وتكثيف الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتقع على عاتق الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم حلها برمتها على أساس من الميثاق، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقانون الدولي.

ولا تزال محنة الشعب الفلسطيني وآلامه المستمرة تجسد على نحو مأساوي عواقب الفشل في تنفيذ القرارات وعدم إنفاذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن. وثمة طرق يمكن بها لمجلس الأمن أن يكفل امتثال إسرائيل لقراراته. لا بد لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره ومسؤوليته في هذا الصدد. وتهيب ماليزيا بمجلس الأمن أن يفعل ذلك الآن، ليضمن سيادة القانون والعدل في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن يقنع المجتمع الدولي إسرائيل باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والتقييد بقرارات مجلس الأمن، تماما كما ينتظر من الدول الأخرى أن تفعل.

في الختام، لا تزال ماليزيا مقتنعة بأن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس سيمثل خير أمل لإحلال سلام دائم في هذه المنطقة، بحيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. والمجتمع الدولي لا يسعه أن يغمض عينيه أو يصم أذنيه ويدعي الجهل بمحنة الفلسطينيين. بل يجب عليه أن يعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني وأن يحرص

مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والذي تحرص عليه خارطة الطريق. كما أن تشييد الجدار يمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. والاستمرار في تشييده معناه استهزاء إسرائيل الصارخ عمدا بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبقرار الجمعية العامة دإط-١٥/١٠.

ومن المخيب جدا للآمال في الواقع أن لا تكتفي إسرائيل بأن تقرر الاستمرار في تشييد وإنجاز الجدار الفاصل، بل أن تسرع في ذلك بحجة الأمن والدفاع. ونحث إسرائيل على تفكيك هذا الجدار والتوقف فورا عن تشييده. كما نحث إسرائيل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية والقرار دإط-١٥/١٠.

علاوة على ذلك، نحث مجلس الأمن على النظر في هذا المسألة بشكل جدي وسريع، بمقتضى المهام والسلطات المخولة له بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن دواعي الأسف أن عاما قد انقضى دون أن يتجاوب المجلس مع فتوى المحكمة، وهي أرفع هيئة قضائية في الأمم المتحدة، بخصوص مسألة على هذه الدرجة من الأهمية تتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. ونتطلع إلى فرصة يتاح فيها الرد في وقت مناسب على التقرير المقدم من سويسرا، بوصفها الدولة الوديفة لاتفاقيات جنيف، عملا بأحكام الفقرة ٧ من القرار دإط-١٥/١٠ (A/ES-10/304، المرفق).

ويجب أن يكون الانسحاب الإسرائيلي المعتزم من قطاع غزة انسحابا كاملا وتاما من تلك المنطقة، بما فيها أرضها وبحرها ومجالها الجوي. ويجب أن تتلو ذلك خطوات مماثلة في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومن ثم سيكون من غير المقبول أن تظل إسرائيل مستعمرة لأي منطقة أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة لدى إتمام انسحابها من قطاع غزة. وينبغي أن تمثل أي خطة

السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد شهدنا نجاح إجراء الانتخابات الفلسطينية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، التي أعقبتها الدعوة إلى عقد قمة شرم الشيخ في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، حيث أعلن القادة الإسرائيليون والفلسطينيون خلالها عن مجموعة من الالتزامات الرامية إلى وقف العنف واستعادة الثقة بين الطرفين“. (S/2005/432)

ومن المقرر أن يجري الانسحاب الإسرائيلي المعتزم من قطاع غزة وبعض أجزاء من شمال الضفة الغربية في الشهر المقبل. ويأمل المجتمع الدولي أن يمثل هذا الانسحاب خطوة في عملية السلام الأوسع نطاقاً، وأن يستخدم منصة للانطلاق نحو تنشيط خارطة الطريق. ومن الضروري أن ينسق الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني الجوانب الاقتصادية والمدنية والأمنية للانسحاب. ويجب أن يتم الانسحاب وفقاً للجدول الزمني المحدد. وفي هذا السياق، يعد قرار الكنيست الإسرائيلي أمس برفض ثلاثة قرارات ترمي إلى تأجيل الانسحاب تطوراً جديراً بالترحيب. ونرجو أن يكون الانسحاب كاملاً وتاماً، وأن تعقبه مفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي.

ومن دواعي الأسف أن الأحداث الأخيرة، بما فيها التصاعد في العنف، باتت تهدد آمال إحراز التقدم التي تمثلت في الأشهر الثلاثة الأخيرة. فكان التفجير الانتحاري الأخير في نتانيا بإسرائيل، وإطلاق الصواريخ من غزة عمليتين يستحقان الإدانة. وتهيب بالسلطة الفلسطينية أن تواصل بذل قصارى جهدها لمنع حدوث أعمال من هذا القبيل. وفي الوقت ذاته، فإن استئناف إسرائيل اتخاذ إجراءات شديدة رداً على تلك الهجمات، من بينها عمليات القتل المستهدفة، قد يفسد بشكل خطير الهدوء الذي ساد خلال الأشهر القليلة الماضية. ورغم اعترافنا بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس، فإننا قد حذرنا من أن أي تحركات من هذا القبيل

على ذلك وأن يتضافر في العمل من أجل تيسير التوصل إلى سلام شامل في المنطقة. ولا بد من الاعتراف بكفاح الشعب الفلسطيني الباسل ضد الاحتلال الإسرائيلي، وضد أشكال الظلم التي يعانيها، وضد المعاملة غير الإنسانية التي يلقاها، ولا بد من التجاوب معه في ذلك على النحو الواجب دون مزيد من الإبطاء. وينبغي أن يستجمع المجتمع الدولي ما يلزم من الإرادة السياسية والحكمة والشجاعة لكي يلي بشكل حاسم الحاجة إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لهذا الصراع. فشعب فلسطين الذي طالت معاناته جدير بما ليس دون ذلك. وسيظل السلام بعيد المنال ما لم تبد جميع الأطراف المعنية، والمنطقة، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً الاستعداد لأداء كل منها دوره على نحو يتسم بالمسؤولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الودية التي وجهها لي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الهند، وأعطيه الكلمة.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية):

نشكركم سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة للعضوية العامة لكي تعرض آراءها بشأن الحالة في الشرق الأوسط بعقدكم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن. ونود أيضاً أن نغتني هذه الفرصة لنهنئ السيد ألفارو دي سوتو على تعيينه مؤخراً منسقاً خاصاً للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط وعلى الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها صباح اليوم.

تأتي جلسة مجلس الأمن هذه في وقت حرج بالنسبة للشرق الأوسط. وقد أشار الأمين العام مؤخراً إلى احتمالات أن تطرأ ظروف إيجابية على حالة السلام في الشرق الأوسط حين قال:

”إن الأحداث الأخيرة التي شهدناها في الشرق الأوسط قد بعثت الآمال في إمكانية استئناف عملية

أنشطة لبناء المستوطنات. وسيكون هذا إجراء هاماً من أجل بناء الثقة.

وفي هذا المنعطف، فإن من الأهمية الفائقة بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، أن ترصد الحالة بدقة وأن تعمل بشكل وثيق مع الأطراف بغية تشجيعها على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها. وفي الوقت ذاته، يجب التأكد على أن المصالح الذاتية لأي من الطرفين ينبغي ألا تعرقل العملية، مما سيلحق الضرر بآفاق السلام في الشرق الأوسط.

وبالرغم من جميع الأحداث غير المشجعة، فإننا على ثقة بأن تحقيق الحل العادل والدائم للصراع هو في متناول اليد. وندعو جميع الأطراف إلى أن تعمل معا وبجدية من أجل تحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في حدود آمنة ومعترف بها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمي ممثل لبنان وأعطيته الكلمة.

السيد عساف (لبنان): تستمر إسرائيل ببناء الجدار الفاصل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بطول ٧٢٠ كلم، حيث يسير ٩٠ في المائة منه داخل أرض الضفة الغربية بعمق يصل أحياناً إلى ٢٢ كلم، فيعزل السكان الفلسطينيين وينتهك حقوقهم الأساسية.

وسيؤدي اكتمال بناء هذا الجدار إلى قضم حوالي ١ ٠٠٠ كيلومتر مربع من مساحة الضفة الغربية، كما جاء في أحد تقارير الأمين العام. وبذلك لا يعود صحيحاً القول إن الجدار يفصل بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، كونه في معظم مساره يفصل الأرض الفلسطينية عن أرض فلسطينية تقضمها إسرائيل.

ينبغي القيام بها على نحو تناسي وبما يتمشى مع القانون الدولي.

ولا يزال استمرار إسرائيل في تشييد الجدار الفاصل يمثل مصدراً لقلق عميق لدى المجتمع الدولي. وكما ذكرنا في الماضي، لا يمكن لأحد أن يعترض على تشييد هذا الجدار في المناطق المطابقة للخطة الأحضر. أما تعديه على الأرض والمصالح الفلسطينية فيسبب مشاق جسيمة للأشخاص المتضررين من تشييده ويؤدي إلى تفاقم الحالة. علاوة على ذلك فإن مواصلة تشييد هذا الجدار على الأرض الفلسطينية يهدد بالحكم مسبقاً على النتيجة التي تتوصل إليها مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين في آخر المطاف.

وفي هذا الصدد، نشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية لتشييد إسرائيل الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد رأت المحكمة أن الجدار مخالف للقانون الدولي وينبغي هدمه. وقد دعونا إسرائيل تمسحاً مع الرأي الدولي السائد في هذا الشأن إلى أن تأخذ تماماً بعين الاعتبار هذه الفتوى، تمهيداً لتنفيذها في وقت قريب. ومرة أخرى ندعو إسرائيل إلى أن تأخذ علماً بالتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة دإط - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، المتخذ على أساس فتوى محكمة العدل الدولية. وندعو أيضاً الأمين العام إلى إنشاء سجل الأضرار الذي أوصى به قرار الجمعية العامة آنف الذكر، وذلك في أقرب فرصة ممكنة.

ومن بين الالتزامات الرئيسية في خارطة الطريق مطالبة إسرائيل بأن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات، وأن تفكك النقاط الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وندعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها وأن تتوقف عن القيام بأية

قبل مجرد يومين، أدلى وفد إندونيسيا إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ببيان يستنكر المعاناة الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في مواجهة السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض المحتلة. وفي ظل التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة ما يتعلق بتدهور الحالة في الميدان، فإن عقد هذه الجلسة بناء على طلب المجموعة العربية والجامعة العربية يأتي في وقته المناسب تماما.

إننا نشعر بقلق خاص بسبب استمرار وتعجيل بناء إسرائيل للجدار غير القانوني داخل القدس وحوها. وهذا يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، ويمثل كذلك دليلا فاضحا على احتقار فتوى محكمة العدل الدولية ذات الصلة، وقرار الجمعية العامة دإط - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ومن الواضح أن تشييد الجدار ينتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وتنجم عنه آثار خطيرة على ظروفه الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكننا تجاهل مشاكل الموارد، بما في ذلك النقص في توزيع المياه وتلوثها الناتج عن خراب الهياكل الأساسية والأضرار البيئية التي تسببها تلك السياسة. وقد أدت القيود المفروضة بسبب الجدار إلى الأمراض المحمولة في المياه، ناهيك عن انعدام الأمن الغذائي الذي سيؤثر بالتأكيد على الحالة الصحية للشعب الفلسطيني.

إن خطة إسرائيل لمد الجدار حول المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية الواقعة شرقي القدس ستؤدي إلى مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية. وسيفرض ذلك المزيد من القيود على حرية حركة المدنيين الفلسطينيين من القدس وإليها. وكما ذكر السيد ألفارو دي سوتو هذا

وتتحجج إسرائيل بأن دوافع تشييد هذا الجدار أمنية، فلو صح ذلك لماذا لا تقيمه إسرائيل على حدود خط الهدنة لعام ١٩٤٩؟ والمعلوم أن بناء هذا الجدار يعتبر من الأعمال الأحادية الجانب، التي تضرب بعرض الحائط توصيات قرارري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بشأن التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات وبموافقة الطرفين طبعاً.

إن استمرار إسرائيل ببناء الجدار الفاصل يخالف المبدأ القانوني العام بعدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة، ويشكل تحدياً صارخاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي طالبت إسرائيل بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. بما في ذلك القدس الشريف. كما تخالف إسرائيل فتوى محكمة العدل الدولية، التي اعتبرت أن الجدار يتعارض مع القانون الدولي، ويعيق إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة، وأن إسرائيل ملزمة بوقف أعمال تشييده على الفور، وتفكيك ما هو قائم منه، والتعويض عن جميع الأضرار الناشئة عنه.

إن مجلس الأمن مدعو إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات، لإنهاء الوضع غير القانوني الناشئ عن تشييد الجدار الفاصل، عملاً بأحكام القانون الدولي، وبالفقرة ١٦٠ من فتوى محكمة العدل الدولية حول الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية) المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل إندونيسيا وأعطيه الكلمة.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن تقديرنا للسيد ألفارو دي سوتو، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

البري والبحري والجوي، وينبغي أن تتبعه فوراً المفاوضات على مسألة الوضع النهائي. لكن العملية الجارية لفك ارتباط إسرائيل من قطاع غزة لئن كانت علامة مشجعة، إلا أنها ينبغي ألا تُستخدم ذريعة لمواصلة الاستعمار على باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

في الختام، اسمحوا لي القول إن إندونيسيا تبقى ملتزمة تماماً بنضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق مطامحه في وطن مستقل آمن ومزدهر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمي ممثل المملكة العربية السعودية، وأعطيه الكلمة.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): أضمر صوتي إلى صوت من سبقني في تهنئتك برئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ونحن على ثقة بأنكم ستقودون أعمال المجلس بكل حكمة واقتدار. كما أود أن أعرب عن جزيل الشكر والتقدير لسلفكم الممثل الدائم لفرنسا على إدارته الحكيمة والمتميزة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم.

ما زالت الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تعيش ظروفًا اجتماعية واقتصادية صعبة وغير محتملة نتيجة استمرار تصعيد أعمال العنف والممارسات والسياسات الإسرائيلية القمعية وغير الشرعية، والإصرار على الاستمرار في إقامة نقاط التفتيش وتحويلها إلى معابر حدودية، وتوسيع بناء المستوطنات غير الشرعية.

لقد تعودت إسرائيل على تحدي قرارات الشرعية الدولية وعدم الالتزام بها، وتأكيداً لهذا النهج الذي استمر الاستهانة برأي ومطالب المجتمع الدولي، قررت الحكومة الإسرائيلية، بمناسبة مرور عام على صدور فتوى محكمة العدل الدولية، تسريع بناء الجدار الفاصل في الجزء المحيط بمدينة القدس لإكمال بناء الجدار الذي بنته إسرائيل منذ أكثر من عامين، والذي سيقضم أكثر من ٨ في المائة من أراضي

الصباح، فإن إسرائيل مستمرة في بناء المستوطنات في الأرض المحتلة بشكل مكثف. وفي الواقع، فإن المستوطنات تسبب التجزئة الجغرافية التي ستهدد بالضرورة حياة الأسرة وستؤثر على أضعف الفئات الاجتماعية، ولا سيما الأطفال الذين يواجهون صعوبات أكبر في تلقي التعليم.

وإذ نتحدث الآن، فإن المزيد من منازل الفلسطينيين، ومصانعهم، وهياكلهم الأساسية العامة، وأراضيهم الزراعية تتعرض للهدم من أجل المستوطنات غير القانونية، الأمر الذي يحول المزيد من الفلسطينيين إلى لاجئين على أرضهم. وإذا سمح لمثل هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية بالاستمرار، فإن ذلك سيهدد المركز النهائي للقدس الشرقية المحتلة في مفاوضات السلام في المستقبل. كما أنه قد يهدد آفاق حل الدولتين، وحتى مجرد وجود دولة فلسطينية.

إن هذه الحالة تتطلب اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي. ويأمل وفدي بإخلاص أن يتخذ المجلس إجراءات فورية لمنع المزيد من تدهور الحالة ويجبر إسرائيل على احترام التزاماتها وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

إن وفدي يشعر بالقلق البالغ إزاء الفظائع المستمرة التي تقترفها إسرائيل في الأراضي المحتلة، والتي غالبية ضحاياها من الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. فالعنف لا يمكنه أبداً أن يحقق الحل لأي صراع، حيث أنه يقوض بشكل خطير آفاق السلام.

وبرأيي، فإن الخيار الوحيد الضروري والمستدام لتحسين الحالة هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، وللعولان السوري. وعلى إسرائيل أن تنسحب انسحاباً تاماً من قطاع غزة ومن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضاً، بما فيها القدس الشرقية. وذلك الانسحاب ينبغي أن يشمل الانسحاب

إسرائيل ليس مخالفا للقانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي فحسب، بل إنه مخالف لروح العصر ولبادئ الميثاق وللقيم الإنسانية التي ترفض كل أشكال العنصرية. والجدار الفاصل الذي تقيمه إسرائيل هو عمل عنصري جلي. لا بد من التأكيد على أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة يجب أن يكون شاملا وكاملا وأن يتبعه انسحاب إسرائيلي من كامل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وأن لا يكون فك الارتباط الانفرادي عن غزة مجرد غطاء لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ويتعين أن يتبع الانسحاب الإسرائيلي من غزة بدء المفاوضات على الوضع النهائي.

إن المملكة العربية السعودية إذ تشعر بقلق شديد لما يتعرض له الشعب الفلسطيني والمدن الفلسطينية من عنف واعتداءات وانتهاكات لحقوق الإنسان وخرق للقرارات الدولية وتدمير للبنى التحتية الفلسطينية من جانب إسرائيل، تدعو المجتمع الدولي بميثاقته الرسمية والمدنية إلى التنبيه لهذه الممارسات الإسرائيلية القمعية، والقيام بمسؤولياتها السياسية والأخلاقية والإنسانية تجاهها. وتطالب مجلس الأمن مواصلة العمل من أجل تحقيق تسوية سلمية وعادلة وشاملة لكل أبعاد المسألة الفلسطينية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتوافقا مع القانون الإنساني الدولي وتنفيذا لخارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية، وأعطيه الكلمة.

الضفة الغربية ويقطع أوصال القرى والمدن الفلسطينية ويشنت سكانها. واليوم تواصل إسرائيل تحت أنظار مجلس الأمن وتحت ذريعة الأمن والدفاع عن النفس بناء الجدار الفاصل في تجاهل بل في تحد لفتوى محكمة العدل الدولية، وفي تحد واستهانة بالقرار رقم د إ ط ١٥/١٠ للجمعية العامة الصادر في جلستها المنعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

إن الهدف من بناء هذا الجدار الفاصل إخراج أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين الذين قد يضطرون إلى ترك أعمالهم وأراضيهم وأماكنهم بسبب القيود المذلة وغير الإنسانية المفروضة عليهم، فنعتمد حكومة إسرائيل إلى مصادرة تلك الأراضي والأماكن، وإدخال مستوطنات إسرائيلية بعضها ذات كثافة سكانية عالية من أجل التهويد الشامل وحرمان الفلسطينيين من كل الخدمات التربوية والصحية ومن حقوقهم الإنسانية.

لقد رحب المجتمع الدولي وكل الشعوب المحبة للسلام بفتوى محكمة العدل الدولية وقبل بما توصل إليه قضاة المحكمة بالإجماع من حقائق ومن استنتاجات ومن رأي قانوني سديد. وخلق الجدار الفاصل أبعادا جديدة للمشكلة، وعرض جهود السلام في المنطقة إلى أخطار قد تعرقل تنفيذ خارطة الطريق وتشكل عقبة رئيسية في تحقيق قيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار والتواصل جنبا إلى جنب مع إسرائيل وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يغمض عينيه وأن يصمم أذنيه عن المأساة الفلسطينية، ولا بد له أن يؤكد تضامنه ووقوفه مع الشعب الفلسطيني الذي يعاني كل المعاناة من استعمار بغض واحتلال جائر. ولا بد للمجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن بصورة خاصة العمل من أجل حث إسرائيل ودفعها إلى الالتزام بفتوى محكمة العدل الدولية بوقف بناء الجدار الفاصل وإزالته. إن ما تقوم به

فاصلا ٥٥.٠٠٠ من سكان القدس الشرقية المحتلة الفلسطينية، وربما أكثر من هذا العدد، بالإضافة إلى أعداد سابقة، بينهم وبين باقي أجزاء المدينة وأعمالهم ومدارسهم ومستشفياتهم وأسرههم. كما أنه يحول دون بلوغ آخرين من الفلسطينيين القدس الشرقية المحتلة ويحرمهم من الدخول غير المنقوص إلى المدينة المقدسة. وبذلك يسعى النظام الإسرائيلي إلى تحقيق هدفه في قلب التوازن الديمغرافي، ومواصلة تهويد المدينة عن طريق فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين.

إن القانون الدولي ينص على أنه ليس للسلطة المحتلة الحق في تغيير معالم الأراضي التي تحتلها.

وتردد محكمة العدل الدولية هذا المبدأ الأساسي في فتاها مؤكدة على أن:

”جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار وعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا التشييد“ (A/ES-10/273، الفقرة ١٦٣).

و

”بكفالة امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي على النحو الوارد في تلك الاتفاقية“ (المرجع نفسه).

وما من شك في أن الأحكام القانونية في هذه الفقرة تعهد للمجتمع الدولي بمسؤولية جسيمة. زيادة على ذلك، هذا الحائط يناقض العدالة والقيم الإنسانية الأساسية، وعلى الذين يدعون بأنهم يعتنقون تلك القيم السامية ألا يظلوا غير عابئين بها، ناهيك عن الموافقة عليها.

ولا يزال السكان الفلسطينيون يعانون ويتكبدون المشقة من الممارسات والسياسات الإسرائيلية غير المشروعة بما في ذلك الجرائم مثل العقاب الجماعي وهدم المنازل

السيد دانش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية)
(تكلم بالانكليزية): اسمحو لي، سيدي، أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة عن مسألة هامة جدا للمجتمع الدولي بصورة عامة وللشرق الأوسط بصورة خاصة. ونود أيضا أن نتقدم بالتحية إلى الرئاسة الفرنسية للمجلس الشهر الماضي.

في هذا الشهر من العام الماضي خلصت محكمة العدل الدولية، عن طريق فتواها، إلى أن بناء الجدار الفاصل الذي يمر عبر الضفة الغربية المحتلة غير قانوني. وأكدت محكمة العدل الدولية على أن الجدار لا بد من إزالته وأنه يجب تعويض الفلسطينيين عن خسائرهم المتكبدة بسبب بنائه. وبعد فترة وجيزة، رسخت الجمعية العامة فتوى المحكمة باتخاذ القرار د إ ط ١٥/١٠، الذي اعترف بالفتوى، وطالب إسرائيل بالامتنال لها ودعا كل الدول الأعضاء إلى احترام الالتزامات القانونية الواردة فيها.

أما الرد الإسرائيلي على إرادة المجتمع الدولي فقد كان التحدي السافر الذي أعرب عنه بوضوح. وخلال العام الماضي، استمر بناء الجدار التوسعي غير القانوني، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، بوتيرة أسرع، واستمر بنفس الوتيرة هدم الممتلكات ومصادرة وضم الأرض الفلسطينية اللازمة للبناء.

وبموازاة ذلك، لا يزال التوسع في بناء المستوطنات اليهودية على الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي يعتبر أيضا غير مشروع. بموجب فتوى المحكمة، مستمرا دون إبطاء.

إن موافقة الحكومة الإسرائيلية مؤخرا على رسم طريق لجزء من الحائط الخرساني الذي يبنى الآن حول القدس هي آخر فصول التحدي الفاضح لإرادة المجتمع الدولي. هذا الجزء يمر عبر اثنين من الأحياء الفلسطينية الغاصة بالسكان،

التمييزي نحو إنفاذ قرارات المجلس يقوضان مصداقيته ويؤثران سلباً على نظام الأمن الدولي بصورة عامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية المدرج اسمها في قائمتي هي ممثلة النرويج التي أعطيها الكلمة.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): أبدأ أولاً بالإعراب عن تقديري لمبعوث الأمم المتحدة الخاص، السيد دي سوتو، لإحاطته الإعلامية الشاملة اليوم.

إن قرار إسرائيل بفك الارتباط في غزة وأجزاء من شمالي الضفة الغربية هو خطوة جريئة لا بد لها من دفع التنفيذ الفوري لخارطة الطريق وإعادة تنشيط عملية السلام. ومن المأمول أن تقربنا من تحقيق رؤية دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وبغية أن يكون لفك الارتباط ذلك الأثر، فلا بد من استغلال إمكانيته الكبيرة في إعادة تنشيط الاقتصاد الفلسطيني. ولن يساعد فك الارتباط في الإسراع بتنفيذ خارطة الطريق ونفخ حياة جديدة في عملية السلام إلا إذا أمكننا إعادة تنشيط الاقتصاد الفلسطيني.

وترحب النرويج، باعتبارها رئيسة مجموعة المانحين - لجنة الاتصال المخصصة بالعمل الهام الذي يضطلع به جيمس ولفنسون لضمان نجاح فك الارتباط. وتقف لجنة الاتصال على أهبة الاستعداد لتعزيز جهود السيد ولفنسون من أجل تعبئة الإسهامات المالية الفعلية من المجتمع المانح الدولي لمساعدة برنامجها للرد السريع.

كما نرحب بالجرأة السياسية التي أظهرها قادة الجانبين في ما يتعلق بفك الارتباط. رغماً عن ذلك فمن الضروري أن ينسق الطرفان عملية فك الارتباط وأن يتعاونوا بفعالية مع السيد ولفنسون. أضف إلى ذلك أنه يتوجب على السلطة الفلسطينية أن تعجل برنامجها للإصلاح وأن تقوم إسرائيل بكل ما تستطيع القيام به لإيجاد الظروف الضرورية

ومصادرة الأراضي وأعمال القتل المستهدف والعشوائي بدون محاكمة. وفي الأشهر الأخيرة، قتل ما يزيد عن ٦٠ من الفلسطينيين، بوسائل شتى بما فيها استئناف أعمال إسرائيل الإرهابية والإعدام بدون محاكمة، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد وفيات الفلسطينيين منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٦٧٠ ٣ شخصاً. وفي الوقت نفسه لا يزال عدد الجرحى في ازدياد هذه الجرائم، بالإضافة إلى الممارسات الإسرائيلية الأخرى غير المشروعة، مثل القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص الفلسطينيين والبضائع، وكذلك وجود المئات من نقاط التفتيش في أرجاء الأراضي الفلسطينية والاستمرار، بل والإسراع في بناء المستوطنات اليهودية غير المشروعة، كل هذا تسبب بدوره في تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني عما كانت عليه من قبل، بما جعل الحياة اليومية لا تطاق.

ونلاحظ أن كل الجهود التي بذلت في السنوات الماضية للتخفيف من الصراع الفلسطيني قد نسفتها المواقف والأعمال الإسرائيلية المتغطرسة والعدوانية، الأمر الذي يزيد من البرهان على أن النظام الإسرائيلي مصر على رغبته في تحدي القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي. ولا شك في أن التوصل إلى حل منصف وعادل ودائم للمشكلة الفلسطينية سيظل بعيد المنال إلى أن تستعاد الحقوق المشروعة للفلسطينيين بما في ذلك الحق في دولة مستقلة وعودة كل اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

ونحن نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن ألا يقف مكتوف اليدين متحاشياً التعامل بجدية مع القضية الفلسطينية التي تهدد السلم والأمن في المنطقة كلها وما بعدها. ومما يؤسف له أن ممارسة حق النقض قد حالت دون اضطلاع المجلس بمسؤولياته إزاء القضية الفلسطينية حتى الآن. والواقع أن إظهار العزم الانتقائي واتخاذ المنحى

السيد منان (السودان): سيدي الرئيس، أرجو أن تسمحوا لي بأن أشارك من سبقوني في تهنئكم على رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونثق بأن حكمتكم وسعة صدركم ستقودان المجلس إلى تصريف أعماله على النحو المرجو. كما أهنيئ السيد السفير دي سوتو على توليه مهمة الممثل الشخصي للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط. واشكره أيضا على الإحاطة الإعلامية الضافية التي قدمها في جلسة صباح هذا اليوم.

إن القضية الفلسطينية دون شك تمثل محور اهتمام العالم وجوهر الصراع في الشرق الأوسط. وإن تدهور الأوضاع الإنسانية في هذا الجزء الهام يشكل أكبر تحدٍّ أمام هذا المجلس لينهض بأعبائه ويقوم بمهامه في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ورغم نتائج قمة شرم الشيخ في شباط/فبراير من هذا العام، ظلت الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشهد تدهورا مريعا، وما زال الشعب الفلسطيني الصامد يواجه السياسات والممارسات الإسرائيلية الجائرة، حيث تُهدم المساكن فوق رؤوس قاطنيها وتصادر الأراضي ويقتل النساء والأطفال والشيوخ والشباب من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل.

والأهم والأخطر، أن إسرائيل ما زالت تواصل بناء جدارها غير المشروع على الأراضي الفلسطينية المغتصبة، بما فيها القدس الشرقية. وما زالت إسرائيل تواصل عدوانها الجائر بهدم المباني ومصادرة الأراضي، في خرق واضح وصريح للقانون الدولي والإنساني ومواثيق حقوق الإنسان الدولية. وما زالت إسرائيل كذلك - تمعن في الاستهانة والاستخفاف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة د إ ط - ١٠/١٥ وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار.

لنمو اقتصادي فلسطيني حيوي بعد الانسحاب من غزة ومن أجزاء أخرى من شمالي الضفة الغربية.

وعلى المجتمع الدولي، فضلا عن الأطراف أن يتبصر إلى أبعد من فك الارتباط أي إلى ما يأتي بعده. علينا ألا نسمح لعملية فك الارتباط بأن تصرف انتباهنا عن التوسع المستمر في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية والإنشاء المستمر للحاجز شرق الخط الأخضر. إن هذه السياسة تقوض إمكانية تحقيق عائدات إيجابية من فك الارتباط في غزة. ونحن قلقون إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بالاستكمال الفوري للحاجز الفاصل في القدس الشرقية وحوها. ويجب على إسرائيل أن تتوقف عن إنشاء الحاجز داخل الأراضي الفلسطينية بما في ذلك إنشاؤه في القدس وحوها. وأي تغيير في حدود ما قبل عام ١٩٦٧ باستثناء ما يتوصل إليه باتفاق بين الطرفين غير مقبول.

ونحن نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد مؤخرا في العنف في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية. لقد استنكرنا دون تحفظات الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل. وعلى السلطة الفلسطينية أن تتخذ إجراءات فورية وفعالة ضد الذين لهم صلة بهذه الهجمات. وإسرائيل، من جانبها، لها حق لا نزاع فيه في حماية مواطنيها ضد الهجمات الإرهابية. لكن القانون الدولي يحرم ممارسة أعمال القتل بدون محاكمة.

زد على ذلك، ينبغي على السلطة الفلسطينية أن تزيد من جهودها لضمان بيئة آمنة لمواطنيها. وسوف تستمر النرويج في تعزيزها لتطوير القدرة الأمنية الفلسطينية عن طريق الشرطة المدنية الفلسطينية، وذلك بالتنسيق مع مكتب التنسيق للاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية ومنسق الأمن للولايات المتحدة الأمريكية الجنرال وارد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل السودان، الذي أعطيه الكلمة.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إننا نعتبر عقد هذه المناقشة المفتوحة للنظر في الحوادث التي وقعت مؤخرا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أمرا حسن التوقيت جدا. فقد ازداد تدهور الحالة هناك.

إن الإجراءات العدائية التي اتخذتها مؤخرا إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تضاف إلى سجلها الطويل لعقود من العدوان وانتهاكات لأكثر الحقوق الأساسية للإنسان والتدمير المادي والنفسي الذي لحق بالشعب الفلسطيني. ويشمل ذلك السجل، في جملة أمور، تشييد المستوطنات غير القانونية، وهدم المنازل، والاحتجاز التعسفي، وإرهاب الدولة، والإعدامات المستهدفة الخارجة عن نطاق القانون، والتعذيب، وبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية، وخنق الاقتصاد الفلسطيني، وكلها ممارسات ما زالت تزيد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.

وبالرغم من مناشدات المجتمع الدولي، ما زالت الأزمة في الأراضي الفلسطينية تزداد سوءا بينما يزداد عدد الأشخاص القتلى والجرحى، ومعظمهم مدنيون أبرياء. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد على انه لا بد لإسرائيل أن تمتثل للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ومضى عام تقريبا منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار دإط-١٥/١٠. ولكن الدولة القائمة بالاحتلال واصلت التشييد الخطير وغير المقبول للجدار العازل في الأرض الفلسطينية، بما في ذلك داخل القدس وحولها، بالرغم من حقيقة انه غير قانوني ويشكل انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الدولي والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة. وأكدت محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بوضوح عدم قانونية تشييد

وتدخل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الظالم عامها الثاني وما زالت صفحاتها مفتوحة أمام العالم ليقرأ فيها أن المحكمة قضت بعدم شرعية الجدار؛ وطالبت إسرائيل بالتوقف فورا عن إقامته؛ وإزالة ما تم بناؤه؛ وإلغاء كل التشريعات واللوائح المتصلة بهذا الجدار؛ وإزالة كل الأضرار التي نجمت عنه. كما قضت المحكمة بالتزام الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن إقامته والعمل على إلزام إسرائيل باحترام القانون الدولي والإنساني طبقا لما جاء في اتفاقيات جنيف.

إن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة يجب أن يكون انسحابا حقيقيا وشاملا - أرضا وجوا وبحرا - وأن يتبعه انسحابها الكامل من بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويولي ذلك مباشرة الدخول في مفاوضات الوضع النهائي للوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الختام، أود التأكيد على تضامن السودان غير المحدود مع الشعب الفلسطيني ومناصرته في قضيته العادلة، التي يعترف المجتمع الدولي كله بعدالتها. ونطالب المجلس الموقر باتخاذ موقف حازم لحمل إسرائيل على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإنساني وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، حتى يسود الأمن والاستقرار في ذلك الجزء المهم والحيوي من العالم الذي يشكل الاستقرار فيه أساسا للسلم والأمن والطمأنينة والاستقرار في العالم أجمع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اشكر ممثل السودان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل كوبا، الذي أعطيه الكلمة.

ونؤكد من جديد أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ما لم يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ ويتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس؛ وتستعاد جميع الأراضي العربية المحتلة؛ وتنسحب إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية والجولان السوري إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ وتتوقف الاستفزازات الإسرائيلية في جنوب لبنان؛ وتضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ ويتم إزالة كل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية من جميع الأراضي المحتلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أرحب بالسيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأهنته على تعيينه وأعرب عن تقديرنا العميق لتقريره المتوازن إلى مجلس الأمن اليوم.

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان في ضوء التطورات الواسعة النطاق الحاصلة في المنطقة أن يشارك المجتمع الدولي بنشاط في هذه التطورات. ويضطلع هذا المجلس على وجه التحديد بمسؤولية خاصة عن السلم في الشرق الأوسط.

لقد ذكر الكثير في هذه المناقشة التي استمرت طوال اليوم. وأود أن أ طرح خمس نقاط أساسية.

أولاً، إن قيام إسرائيل ببناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى زيادته الجسيمة للمعاناة البشرية في الأراضي الفلسطينية، يشكل خطراً مهلكاً لعملية السلام، ويقوض تنفيذ خريطة الطريق، ويمثل عقبة رئيسية لإنشاء دولة فلسطينية مجاورة تتوفر لها مقومات

الجدار والنظام المرتبط به. ولا بد من وقف تشييد الجدار فوراً، ولا بد من هدم ما تم بناؤه فعلاً بدون تأخير.

ولا تزال كوبا تدين أعمال الضم، والاستخدام المفرط للقوة الذي لا يميز بين المدنيين والمقاتلين، والأزمات الإنسانية الناتجة عن القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص، والمعاملة اللاإنسانية للأطفال، والهدم المعمم للممتلكات والتوسع عن طريق الاستيلاء على الأراضي من خلال بناء الجدار الفاصل.

لا يمكن للعنف واستخدام القوة أن يفضيا إلى الحل الذي يسعى إليه العالم لصراع كان من الممكن أن تتم تسويته قبل سنوات كثيرة لو أن مجلس الأمن عمل بعزم وشفافية ومن دون الكيل بمكيالين. وبغية التقدم نحو حل عادل للمشكلة الفلسطينية، ينبغي للولايات المتحدة أن تحجم عن استخدام حق النقض التأمري المسبب للشلل عند النظر في هذه المسألة في مجلس الأمن. وعليها أن تعلق فوراً الدعم المالي للأغراض العسكرية وإيصال المعدات العسكرية إلى إسرائيل، بما فيها الدبابات والطائرات المروحية والقذائف والطائرات، التي تستخدم اليوم ضد المدنيين.

وتؤكد كوبا من جديد دعمها التام لقضايا الشعوب العربية، وبخاصة الشعب الفلسطيني، ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي. ونعرب عن عميق تضامننا مع مقاومتهم وثورتهم. وفي الوقت ذاته، تستنكر كوبا الهجمات التفجيرية الانتحارية وغيرها من الأعمال ضد المدنيين الإسرائيليين، الضحايا الأبرياء لدوامة العنف التي تسببها سياسات حكومتهم، ونعارض استغلال تلك الأعمال المنعزلة للتشكيك في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه المشروع في الدفاع عن النفس ولتبرير التدابير الانتقائية واسعة النطاق ضد الشعب الفلسطيني.

الإعلامية اليوم إلى استئناف الجانب الإسرائيلي لممارسة عمليات القتل المستهدفة. ولا يزال المدنيون الأبرياء، ومعظمهم من الفلسطينيين يمثلون الضحايا الرئيسيين لذلك الصراع المأساوي. ونقدر التزام الرئيس عباس بالإصلاحات الأمنية والخطوات العملية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية لتعزيز القانون والنظام. وتستحق تلك المساعي الدعم التام من المجتمع الدولي.

وتبين الإحصاءات الأخيرة أيضا حدوث زيادة كبيرة في أنشطة البناء الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة. وأعربت اللجنة الرباعية في بيانها في ٢٣ حزيران/يونيه عن قلقها إزاء أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وأكدت عن حق على الحاجة إلى تجنب أي إجراء يتنافى وخريطة الطريق أو يستتبع الحكم على مفاوضات الوضع النهائي. ويجب، على نحو ما يطالب به المجتمع الدولي باستمرار، تجميد كل الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وعكس اتجاهها.

ومن الأهمية الحيوية أن تتجنب جميع الأطراف أي تصعيد، وأن تتحلى بأكثر قدر من ضبط النفس، وأن تعمل على تهيئة بيئة مستقرة يغمرها الأمل والأمن. ولكن الأمل لا يمكن أن ينشأ في فراغ. فالسلم والتنمية يمضيان جنبا إلى جنب. ويجب أن تقدم للسلطة الفلسطينية المساعدة الدولية اللازمة لإنعاش الاقتصاد والاضطلاع بالأنشطة الإنمائية الضرورية لبدء صفحة جديدة في حياة الفلسطينيين. ونرحب بالالتزامات الأخيرة بتقديم الدعم للفلسطينيين، بما في ذلك تلك التي تم التعهد بها في اجتماع قمة مجموعة الدول الثماني.

ثالثا، تشكل خطة فك الارتباط الإسرائيلي في غزة وأجزاء من الضفة الغربية خطوة جديدة بالترحيب. وينبغي أن يتم تنفيذها بأقصى عناية وتنسيق تام مع السلطة الفلسطينية. ولا بد أن يكون فك الارتباط تاما وكاملا.

الاستمرار. وفي تموز/يوليه الماضي أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى نصت على أن الجدار غير قانوني.

وطلبت الجمعية العامة، بالقرار دإط-١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أن تمثل إسرائيل لالتزاماتها القانونية المحددة في الفتوى المذكورة، التي تضمنت جملة أمور منها الوقف الفوري لبناء الجدار وإزالة الأجزاء التي تم بناؤها من قبل ودفع تعويضات للمتضررين.

ومما يدعو إلى القلق العميق أن بناء ذلك الجدار غير القانوني ما زال مستمرا دون هوادة، بعد عام من صدور فتوى المحكمة وقرار الجمعية العامة، وأن أعمال البناء قد تم التعجيل بها في واقع الحال. وقد وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي مؤخرا على بقية تفاصيل مسار الجدار الفاصل حول القدس، مما سيؤدي، كما ذكر المنسق الخاص السيد دي سوتو صباح اليوم، إلى عزل حوالي ٥٥ ٠٠٠ فلسطيني من المقيمين في القدس الشرقية عن بقية المدينة. وسيتم فصلهم عن أماكن عملهم ومدارسهم ومستشفياتهم وعائلاتهم.

وهذا العمل، بالإضافة إلى زيادته من تفاقم مخنة الفلسطينيين، يثير مسائل أكبر، منها مسائل الوضع النهائي. ويضطلع المجتمع الدولي بالتزام بكفالة ألا تتجاهل إسرائيل بعد الآن فتوى المحكمة وقرار الجمعية العامة، وبأن تفي بالتزاماتها القانونية وبأن تحترم تمام الاحترام القانون الإنساني الدولي وبألا تجهض مسائل الوضع النهائي، لا سيما بشأن وضع القدس.

ثانيا، ما زالت الحالة على أرض الواقع تثير شديد القلق، مع حدوث زيادة في أعمال العنف والتآكل التدريجي لوقف إطلاق النار على حد ما تذكره التقارير. وبالإضافة إلى الإشارة إلى الهجمات بمدافع الهاون وصواريخ القسام التي يشنها المتشددون، أشار المنسق الخاص أيضا في إحاطته

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تواصل كل أساليب البطش والعدوان على الشعب الفلسطيني الأعزل. وما زال الاحتلال سببا في تفاقم المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني من خلال الأساليب غير المشروعة، والتي من بينها الاستمرار في بناء المستوطنات ومواصلة بناء جدار الفصل بالرغم من صدور فتوى محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وكذلك قرار الجمعية العامة د١٥-١٠ الصادر في الدورة الاستثنائية التي عقدت بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛ ناهيك عن القيود المفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع وهدم المنازل وتجرير الأراضي ومصادرتها واقتلاع الأشجار وعمليات القتل التي تتم خارج إطار القانون والتي راح ضحيتها من أبناء الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ أكثر من ٦٧٠ ٣ شخصا، ثلثهم تقريبا من الأطفال الذين قتل بعضهم بدم بارد وهم في طريقهم إلى مدارسهم أو داخل فصول الدراسة.

إن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن الحكومة الإسرائيلية غير جادة في إقامة سلام عادل في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو ذلك جليا في رفضها الصارخ لكل قرارات المجتمع الدولي، وانتهاكها الفاضح للقانون الدولي، وعدم اكتراثها بالإرادة الدولية، كذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي قد ضرب عرض الحائط بكل مبادرات السلام مع الجانب الفلسطيني والتي قبلها الشعب الفلسطيني بالرغم من أنها لا توفر له إلا الحد الأدنى من حقوقه المشروعة والتي كان آخرها ما يسمى بخارطة الطريق. وبدلاً من ذلك تستمر إسرائيل في ضم المستوطنات وبناء جدار الفصل وجلب مزيد من المهاجرين والتهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني، من خلال الظروف المعيشية السيئة التي يعيشونها في محاولة لفرض سياسة الأمر الواقع.

والأهم من ذلك، لا بد أن يشكل فك الارتباط الخطوة الأولى نحو إنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية.

رابعاً، يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعمقوا حوارهم وأن يعضوا على نحو تدريجي نحو معالجة مسائل الوضع النهائي. وينبغي أن يعزز مجلس الأمن تلك العملية بشكل نشط.

خامساً، إن تنفيذ خريطة الطريق يوفر أكثر الطرق المجدية للمضي قدماً نحو تحقيق السلام العادل. والتزامنا الجماعي هو ضمان التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لل نزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وفقاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وخريطة الطريق. ورؤية وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن هي رؤية أبرزت في مبادرة السلام العربية التي قبلها المجتمع الدولي بأسره. ويجب أن نعمل جميعاً على تحقيق تلك الرؤية في أقرب وقت ممكن.

ويمكن للنجاح في تحقيق تلك الرؤية أن يسفر عن نتائج هامة وإيجابية بالنسبة لصون السلام والأمن في الشرق الأوسط بأسره وما وراءه. وفي هذه اللحظة المصيرية، لا بد للمجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، أن يستجمع شجاعته السياسية وإرادته لضمان تحقيق تلك الرؤية المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية، وأعطيه الكلمة.

السيد اليونسى (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، في البداية أود أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر لعقدكم هذه الجلسة الهامة للنظر في التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية المتواصلة والمتسارعة التي تقوم بها إسرائيل، بما في ذلك بناء جدارها غير القانوني، فضلاً عن الحالة المفجعة على أرض الواقع.

من الأراضي الفلسطينية - إذا ما أريد للأمن أن يحل هذه المنطقة وتنعم شعوبه بالأمن والطمأنينة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل المغرب، وأعطيه الكلمة.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن على ثقة، بأن قدراتكم الشخصية والمهنية المعروفة جدا ستكفل النجاح الكامل لأعمال المجلس هذا الشهر. كما أود أن أعرب عن امتنان وفد المغرب لسلفكم، السفير جان - مارك دلا سابلير، الممثل الدائم لفرنسا، على الطريقة الممتازة التي تولى بها رئاسة أعمال المجلس الشهر الماضي. كما يسرني كثيرا أن أهنئ السيد ألفارو دي سوتو، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد سرتني معرفته منذ مدة طويلة، تعرفت خلالها على صفاته الممتازة، التي تشرف الخدمة المدنية الدولية. وبالنيابة عن وفدي، أشيد به على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس صباح هذا اليوم بشأن الحالة على أرض الواقع. وأتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه البالغة الأهمية.

يعقد مجلس الأمن جلسة اليوم لمناقشة الحالة المثيرة لشديد الجزع السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، فيما يتابع المجتمع الدولي بشكل وثيق فك الارتباط المزمع لإسرائيل في غزة وأجزاء معينة للضفة الغربية. وللأسف، فإن السياسة المستمرة لإسرائيل في توسيع المستوطنات، واستمرار تشييدها للجدار، في انتهاك للقانون الدولي، واعتداءاتها اليومية تقريبا على الحقوق الإنسانية الأساسية للفلسطينيين تهدد بزيادة تفاقم مناخ انعدام الاستقرار والأزمة القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية التي تنص على عدم شرعية بناء الجدار العازل، والتي تطالب إسرائيل بالتوقف عن بنائه وتفكيك الأجزاء التي تم بناؤها، وإلغاء جميع القوانين التشريعية والتنظيمية المرتبطة به، ودفع تعويضات عن كل الأضرار الناتجة عنه، فإن الحكومة الإسرائيلية وافقت بأن يكون ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ يوم الانتهاء من بناء الجدار. كما صادقت في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥ على ترسيم الجدار الفاصل في محيط القدس الشرقية، بالتزامن مع الذكرى السنوية لفتوى محكمة العدل الدولية، الأمر الذي يعتبر تحديا سافرا لإرادة المجتمع الدولي وردا صريحا على موقفها تجاه هذا القرار.

إن عملية فك الارتباط وانسحاب إسرائيل الأحادي الجانب من غزة ما هو إلا مناورة تسعى من خلالها إلى تضليل المجتمع الدولي عن خططها الرامية إلى ضم المزيد من الأراضي واستكمال بناء جدار الفصل. والأخطر من ذلك هو عزل القدس الشرقية، بما تحويه من مقدسات إسلامية، لتنفيذ المخططات الرامية إلى هدم المسجد الأقصى، الذي يمثل المساس به تهديدا للسلام ليس فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل في المنطقة والعالم بأسره.

إن أي اعتداء على القدس الشرقية سيذكي لهيب الصراع في المنطقة ويقضي على أي أمل في التوصل إلى حل سلمي. بل إنه سيضع العالم بأسره أمام مرحلة جديدة من الصراع، ويشعل نار التطرف والإرهاب ويفتح بابا آخر لسفك الدماء وازهاق الأرواح.

على المجتمع الدولي، وعلى مجلس الأمن بشكل خاص، ممارسة دوره الكامل في الضغط على قوة الاحتلال لكي تكف عن ممارستها وانتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني، ولكي تدعن للإرادة الدولية وتنفذ كل القرارات التي تطالبها بالكف عن تلك الممارسات، وتعجل انسحابها

هذا القرار وأن يتبعه مباشرة فتح باب مفاوضات حقيقية وصريحة لمواصلة تنفيذ خارطة الطريق.

وقد انقضى عام منذ أصدرت محكمة العدل الدولية، في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، فتواها بشأن قانونية النتائج المترتبة على تشييد جدار على الأرض الفلسطينية المحتلة. وأتاحت تلك الفتوى للجمعية العامة، في قرارها دإط-١٠/١٥، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أن تصدر توصيات بالامتنال للقانون الدولي. ومن الواضح، كما يذكر كل من في الأمم المتحدة، أن المسألة قيد النظر منذ بدء المناقشة التي طلب فيها إصدار فتوى لم تكن حق إسرائيل في كفالة أمنها على أرضها، أي داخل الخط الأخضر. فلا أحد يجادل في ذلك. إنما القضية تتمثل في أن الجدار يقع عبر ذلك الخط، في تجاهل للقانون الإنساني والحقوق الأساسية للفلسطينيين. ووفقا للمحكمة، فإن تشييد الجدار على الأرض الفلسطينية جرى التخطيط له وتنفيذه في انتهاك للقانون الدولي. ومن ثم فإن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن ذلك، وانتهت المحكمة إلى أن هذا العمل غير المشروع يتعين وقفه وأن التعويضات يتعين دفعها لسكان الأراضي المحتلة عن الأضرار التي لحقت بهم.

وقد دعا المجتمع الدولي إسرائيل إلى إعادة القانونية الدولية بالاستناد إلى فتوى محكمة العدل الدولية. وكما بين البعض هذا الصباح، فقد أشارت المحكمة العليا في إسرائيل أيضا إلى بعض الأفعال غير القانونية التي ترتكب في بناء الجدار. بيد أنه لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا في هذا الصدد أن للقانون الدولي القول الفصل في هذا الشأن، وأن له الأسبقية على قوانين الدول وممارساتها القانونية، بما في ذلك إسرائيل، حيث أنها ليست استثناء من هذه القاعدة العامة.

وعلاوة على هذا الجانب القانوني، يجب أن يتم تفكيك الجدار الذي بني على الأرض المحتلة في إطار عملية إعادة الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والمملكة المغربية

ونود، شأننا شأن غيرنا من المتكلمين هنا، وكما يجري في المحافل الأخرى، أن نؤكد مجددا أن المشاعر ليست حكرا موقوفا على أحد. وليست الآلام حكرا على أحد. كما أن الضحايا الأبرياء ليسوا حكرا على أحد... ويأتي الفلسطينيون إلى المجلس طالبين منه تطبيق القانون الدولي على الجميع على قدم المساواة، بما في ذلك الامتنال للقانون الإنساني الدولي، وحق الوجود كدولة لشعبين متورطين في صراع عمره بعمر الأمم المتحدة ذاتها على الأقل، إن لم يكن أقدم كثيرا. والفلسطينيون إنما يطلبون الأمل لأطفالهم، دون اعتبار لجنسية أو أصل، حتى يتسنى لهم النماء والتعليم والازدهار، تماما كغيرهم من أطفال العالم. ومن دواعي الأسف أن الفلسطينيين الآن يواجهون اليأس بصفة يومية، الأمر الذي يهمشهم ويدفعهم إلى التطرف لا محالة.

ونحن ندين كل أعمال الإرهاب بغض النظر عن الأصل فيها أو الدافع إليها. ولكننا ندرك أيضا أنه، للقضاء على ذلك البلاء، لا بد من إعادة الأمل إلى الفلسطينيين من خلال إنشاء دولتهم الخاصة. ولكي يتم ذلك، يجب على إسرائيل أن تمسك باليد الممدودة لها من قبل السلطة الفلسطينية، برئاسة السيد محمود عباس.

ونحذر من أي عمل يتخذ الآن لإقامة مستوطنات جديدة، مما يشكل خطوة للوراء، بل ورفضاً لجهود السلام، ويعطل التنفيذ الحقيقي لخارطة الطريق. وكما أشير مرارا اليوم، ينطبق هذا أيضا على رغبة إسرائيل الواضحة في فصل القدس الشرقية عن المناطق الفلسطينية التي ينبغي أن تحيط بها.

وقد وجدنا من المشجع أن نسمع بقرار الانسحاب من قطاع غزة. بل ورأينا أنه يمثل مبادرة إيجابية ينبغي أن تجري في سياق خارطة الطريق بشكل عام. ونرجو أن ينفذ

هذه الجلسة الهامة في موضوع تعلق عليه منظمة المؤتمر الإسلامي أهمية كبيرة.

فالحكومة الإسرائيلية ما برحت، في تجاهل صارخ لإرادة المجتمع الدولي، تواصل تشييد أجزاء جديدة من الجدار العنصري، الذي يقطع أجزاء في عمق الأرض الفلسطينية، رغم فتوى محكمة العدل الدولية، التي قضت بعدم قانونية تشييد هذا الجدار وما يترتب عليه من انتهاك للقانون الدولي.

ولقد انتهكت إسرائيل أيضا قرار الجمعية العامة دإط- ١٥/١٠ بشأن الجدار الذي طالب إسرائيل بأن توقف فوراً أعمال البناء التي تقوم بها، وأن تزيل الأجزاء التي تم بنائها، وأن تضطلع بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

ولقد بدأت إسرائيل أيضا في بناء أجزاء جديدة من جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس الشريف والمناطق المجاورة في بيت لحم. ويؤدي استمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي الفلسطينية من دون عقاب إلى عزلة الأراضي الفلسطينية، وإلى إحداث أضرار جسيمة بالاقتصاد الفلسطيني، وإلى حرمان الفلسطينيين من مزارعهم ومدارسهم ومستشفياتهم وأماكن عبادتهم.

كما تواصل إسرائيل من جانب واحد ترسيم حدود جديدة في الضفة الغربية، الأمر الذي يمثل ضمّا فعلياً للأراضي الفلسطينية، ويقوض حدود الدولة الفلسطينية، بل ويقضي على ذات إمكانية إنشائها.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد إكمال الدين سنغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وجه رسائل في أوائل حزيران/يونيه إلى أعضاء اللجنة الرباعية أثار فيها عدة مسائل هامة فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني الجاري حالياً. وأكد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن

التي لا تزال، كما يعلم الجميع، صادقة في أداء دورها البناء لأجل السلام في الشرق الأوسط من خلال التسامح فيما بين الثقافات والأديان، تحث إسرائيل من جديد على هدم الجدار، وإزالة مستوطناتها من الأرض الفلسطينية المحتلة، والبدء في بذل جهد حقيقي لتعزيز الحوار وبناء مستقبل مشترك بين الشعبين المعنيين. ومن الواضح أن هذه العملية ينبغي أن تجري في سياق تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، فضلاً عن القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي أقر مجلس الأمن بموجبه خارطة الطريق.

إن هذه المسألة تتصل بمستقبل شعب تربطنا به روابط كثيرة. بيد أنها تتعلق أيضاً بمستقبل السلام والأمن الدوليين، اللذين يضطلع مجلس الأمن بمسؤولية صونهما نيابة عن المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الطيبة التي وجهها لي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو المستشار الأقدم للبعثة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، وأعطيه الآن الكلمة.

السيد حسين (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنيتكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشق بأن إجراءات المجلس وأعماله ستوجه دفتها بكفاءة ونجاح في ظل إدارتكم. كما أود أن أعرب عن تقديري لسلفكم السفير جان - مارك دي لا سابلير، ممثل فرنسا، لإدارته الممتازة أعمال المجلس في الشهر الماضي. ونود أيضاً أن نتوجه لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على عقدكم

الانسحاب يجب أن يكون تاما وكاملا ويجب أن يليه انسحاب إسرائيل من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي الختام، تعلق منظمة المؤتمر الإسلامي أعلى أهمية على الحاجة إلى إيجاد حل سريع لقضية فلسطين والتوصل إلى تسوية سلمية نهائية عادلة ودائمة وشاملة، تركز على أساس خريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، وقواعد ومبادئ القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ومن شأن إحراز تقدم في ذلك الاتجاه أن يفضي بنا إلى تحقيق الحل القائم على أساس دولتين بحيث يمكن في ظله أن تعيش فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في وئام وهدوء. وعندئذ سيسود السلم والأمن في المنطقة. ونحث المجلس على أن يبذل قصارى جهده لبدء الإجراءات من أجل التحرك في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد حسين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.
رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

السياسات والممارسات التوسعية والاستعمارية الإسرائيلية غير القانونية تقوض وتدمر بشدة التماسك الجغرافي للأرض الفلسطينية، مما يجعل الحل القائم على أساس دولتين غير ممكن عمليا. وذكر في رسائله أن القدس الشرقية - مركز العالم الإسلامي بطبيعة الحال - أصبحت مدينة محتلة أسوة بسائر الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧.

وإسرائيل ملتزمة بموجب القانون الدولي بالامتناع عن إجراء أي تغييرات تمس بحقوق الفلسطينيين في مدينة القدس وتطلب منظمة المؤتمر الإسلامي، عن طريقكم سيدي الرئيس، إلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن واللجنة الرباعية، اتخاذ التدابير اللازمة لإعلاء شأن القانون الدولي والوقوف ضد إنشاء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وبناء الجدار بما له من آثار ضارة على الشعب الفلسطيني.

وتطلب منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جميع الدول أن تفرض تدابير عقابية على أي كيانات أو شركات عامة أو خاصة تسهم في بناء الجدار، وضد المستوطنين وكل من يستفيد من الأنشطة الاستيطانية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفيما يتعلق بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة، تؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي تأكيد أن هذا